المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة

تقرير التقييم الذاتي السنوي لخطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2023

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

يوليوز 2022

الفهرس

السياق العام 3

المنهجية المعتمدة للإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة 4

خطة العمل الوطنية للفترة 2021 - 2023 5

لجنة التنفيذ 6

المنصة الرقمية لتتبع تنفيذ الالتزامات 7

نسبة تقدم التنفيذ 8

النسبة العامة لتنفيذ خطة العمل الوطنية 8

تقدم الإنجاز حسب المحاور 8

تقدم الإنجاز حسبكل التزام 8

تفاصيل تقدم تنفيذ الالتزامات 10

الالتزام 1: تعزيز الشفافية المالية 10

الالتزام 2: تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية 13

الالتزام 3: إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية 16

الالتزام 4: تدوين ونشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقمنتها 18

الالتزام 5: النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الاحصائية لقطاع التربية الوطنية 23

الالتزام 6: تحسين الحكامة الدوائية 26

الالتزام 7: تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية 28

الالتزام 8 : تطوير نظام معلوماتي صحي مندمج 30

الالتزام 9: إحداث بوابة وطنية للنزاهة 33

الالتزام 10: تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها 36

الالتزام 11: النهوض بالمساواة ومشاركة النساء في الحياة العامة وتمكينهن اقتصاديا 42

الالتزام 12: تعزيز الولوج إلى المعلومات للأشخاص في وضعية إعاقة 47

الالتزام 13: تحسين جودة الخدمات العمومية في مجال حماية الطفولة 51

الالتزام 14: نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية 57

الالتزام 15: التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الإلكترونية في التقاضي 63

الالتزام 16: تعزيز انخراط منتسبي العدالة في التحول الرقمي للعدالة 66

الالتزام 17: إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد 73

الالتزام 18: إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني 76

الالتزام 19: تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي 79

الالتزام 20: تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراته من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية 83

الالتزام 21: تعزيز الولوج الى المعلومات ودعم المشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية 89

الالتزام 22: إعداد ونشر حقيبة أدوات (boite à outils) لتعزيز التواصل والمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية 93

السياق العام

لقد انخرط المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في مسار من الإصلاحات الرامية إلى ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية وتكريس مبادئ المشاركة والتعددية والشفافية ومكافحة الفساد بغية استشراف المستقبل بآليات حكامة جديدة قادرة على استيعاب الطموحات المتجددة للمواطن المغربي.

هذه المبادئ، التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس يستحضرها ويؤكد على ضرورة تنزيل مقتضياتها في مختلف خطبه السامية، انسجاما مع ما كرسه دستور المملكة من آليات لإشراك المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في اتخاذ القرار العمومي وتفعيله وتقييمه.

وفي إطار تطلع بلادنا إلى ترسيخ هذا المسار الديمقراطي التنموي، انفتحت على تجربة دولية رائدة في هذا المجال وهي مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة.

وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية عبر وضع المواطن في صلب اهتماماتها .كما تقوم على معايير مرتبطة بتعزيز الشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والنزاهة، ومحاربة الفساد، والاستعمال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة، وكذا إشراك المواطن في إعداد السياسات العمومية.

وقد تكللت مساعي الحكومة المغربية بالانخراط في هذه الشراكة المتعددة الأطراف بالانضمام الرسمي للمملكة في أبريل 2018 بعد استيفائها لمعايير الانضمام، لاسيما إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في 12 مارس 2018.

وفي شهر ماي من سنة 2019، التحق مجلس النواب المغربي بالشق البرلماني من هذه المبادرة، كما التحق مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، في أكتوبر 2020، وكل من مجلس جهة بني ملال خنيفرة وجماعة تطوان، في ماي 2022، بالبرنامج المحلي لهذه الشراكة. وبذلك يكون المغرب قد انخرط بمؤسساته الثلاث من حكومة، وبرلمان، وإدارات محلية في هذه المبادرة الدولية التشاركية.

وتماشيا مع التوصيات الدولية، ودعما لتعزيز الشفافية الشاملة في هذا الورش، تم إحداث بوابة وطنية للحكومة المنفتحة بالمغرب لتمكين عموم المواطنات والمواطنين من الاطلاع على مضامين الالتزامات وتتبع مستوى تقدمها وكذا التعرف على جميع المستجدات والمعلومات المتعلقة بهذا الورش .كما تشكل هذه البوابة أداة لتعزيز قنوات التفاعل بين الإدارة والمواطنين والمجتمع المدني من خلال فضاءات مخصصة للمشاركة من أهمها فضاء المجتمع المدني.

ولإنجاح هذا الورش الوطني الهام، تم وضع نظام حكامة خاص يعتمد على شراكة قوية مع المجتمع المدني، فالتمثيلية المتساوية بين المجتمع المدني وممثلي القطاعات العمومية في لجنة الإشراف المسؤولة عن اعداد وتتبع وتقييم التزامات الحكومة المنفتحة، وكذا التأسيس لنظام للتناوب بالنسبة لتمثيلية المجتمع المدني، مكن من قيادة ورش الحكومة المنفتحة في إطار من التكامل والتنسيق والتفاعل الإيجابي بين مختلف المتدخلين.

وقد أسهمت هذه الدينامية المشتركة في تفعيل التزامات المملكة المغربية المتضمنة في خطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة للفترة 2018- 2020 التي تضم ثمانية عشر (18) التزاما في مجالات الحصول على المعلومات، والنزاهة ومكافحة الفساد، وشفافية الميزانية، والمشاركة المواطنة والتواصل والتحسيس، حيت بلغت نسبة إنجازها الإجمالية 84 % إلى غاية دجنبر 2020.

وفي إطار مسلسل بناء حكومة منفتحة ببلادنا، تم إطلاق مرحلة الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2023، وذلك وفق منهجية تشاركية مع هيئات المجتمع المدني.

المنهجية المعتمدة للإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة

في إطار استكمال الجهود المبذولة، تم إعداد خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2023، وفق منهجية تشاركية مع ممثلي المجتمع المدني.

وقد تم في هذا الإطار، تنظيم 10 لقاءات تشاورية تنظيم موضوعاتية، مشاركة فاعلين عموميين ومسؤولين بمختلف المؤسسات والإدارات المعنية بمواضيع هذه اللقاءات، كما شكلت مناسبة لتعبئة فعاليات المجتمع المدني المعنية على المستويين المحلي والجهوي للمساهمة في هذا الورش الوطني الهام.

كما تم إطلاق فضاء رقمي خاص على مستوى بوابة الحكومة المنفتحة، لتلقي أفكار ومقترحات المواطنات والمواطنين والفاعلين الجمعويين. حيث عرفت هذه المرحلة مشاركة حوالي 800 مواطن وفاعل جمعوي، أسفرت عن تلقي أزيد من 230 فكرة مقترحة، تم تقاسمها مع مختلف المؤسسات والإدارات المعنية من أجل تحليلها ودراستها وتحديد تلك التي يمكن إدراجها في إطار مشاريع التزامات للفترة 2021-2023.

على إثر ذلك، تم اقتراح مجموعة من مشاريع الالتزامات من طرف 11 مؤسسة وإدارة معنية. وقد تم إنجاز تشاور عمومي حول هذه الالتزامات المقترحة عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة.

للمزيد من التفاصيل حول منهجية الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة 2021-2023، المرجو الاطلاع على تقرير تركيبي حول الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية 2021-2023 على الرابط:

https://www.gouvernement-ouvert.ma/docs/Rapport_Cocr%C3%A9ation_PAN_Var_082021-9pNS3.pdf

خطة العمل الوطنية للفترة 2021 - 2023

تم اعتماد ونشر النسخة النهائية لخطة العمل الوطنية الجديدة للفترة 2021 - 2023 والتي تضم 22 التزاما في مجالات الشفافية، وجودة الخدمات العمومية، والمشاركة المواطنة، والعدالة المنفتحة، والمساواة والشمولية، والجماعات الترابية المنفتحة.

الشفافية وجودة الخدمات العمومية

- تعزيز الشفافية المالية
- تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية
- إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية
- تدوين ونشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقمنتها
- النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الاحصائية لقطاع التربية الوطنية
- تحسين الحكامة الدوائية
- تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية
- تطوير نظام معلوماتي صحي مندمج
- إحداث بوابة وطنية للنزاهة
- تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها

المساواة والشمولية

- تعزيز الولوج إلى المعلومات للأشخاص في وضعية إعاقة
- تحسين جودة الخدمات العمومية في مجال حماية الطفولة
- النهوض بالمساواة ومشاركة النساء في الحياة العامة وتمكينهن اقتصاديا

العدالة المنفتحة

- نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية
- التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الإلكترونية في التقاضي
- تعزيز انخراط منتسبي العدالة في التحول الرقمي للعدالة

المشاركة المواطنة

- إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد
- إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني
- تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي
- تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراته من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية

الجماعات الترابية المنفتحة

- تعزيز الولوج الى المعلومات ودعم المشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية
- إعداد ونشر حقيبة أدوات (boite à outils) لتعزيز التواصل والمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية

نظام التتبع

من أجل ضمان تتبع دقيق وشفاف لتنفيذ مختلف الأنشطة المبرمجة في إطار الالتزامات 22 لخطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة، يتم الاعتماد أساسا على الآيتين التاليتين:

لجنة التنفيذ

يتعلق الأمر بالمكون الثاني لنظام حكامة ورش الحكومة المنفتحة بالمغرب، وتتكون هذه اللجنة، التي تجتمع بصفة دورية، من ممثلي (مديرو المشاريع) القطاعات والمؤسسات والهيئات العمومية المكلفة بتنفيذ مختلف الالتزامات المتضمنة في خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة. يتم تجديد أعضاء هذه اللجنة كل سنتين عند اعتماد خطة عمل وطنية جديدة.

من بين مهام أعضاء لجنة التنفيذ:

- السهر على تنفيذ الالتزامات
- الإبلاغ عن مدى تقدم انجاز الالتزامات
- تحديد التحديات والمخاطر المرتبطة بالالتزامات
- إعداد التقارير المرحلية ولتحيين الدوري لمنصة التتبع

للمزيد من المعلومات حول نظام حكامة ورش الحكومة المنفتحة بالمغرب، المرجو الاطلاع على الرابط:

https://www.gouvernement-ouvert.ma/gouvernance.php?lang=ar

المنصة الرقمية لتتبع تنفيذ الالتزامات

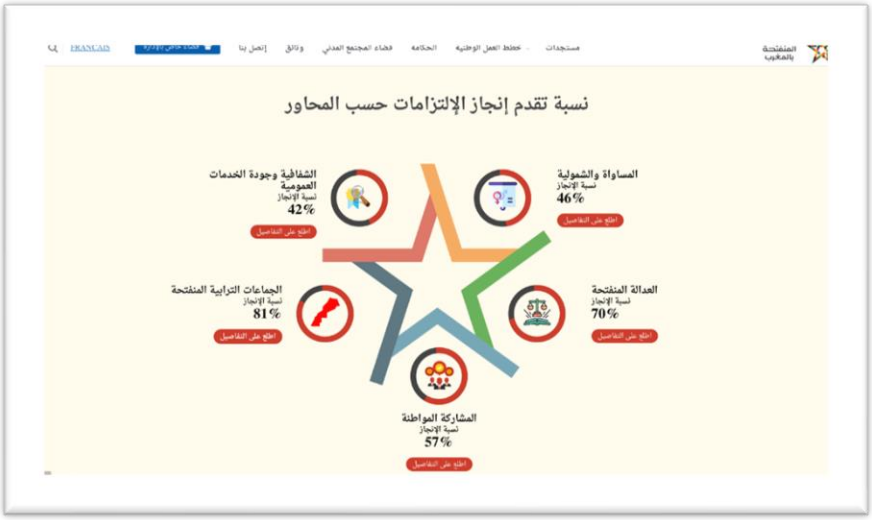

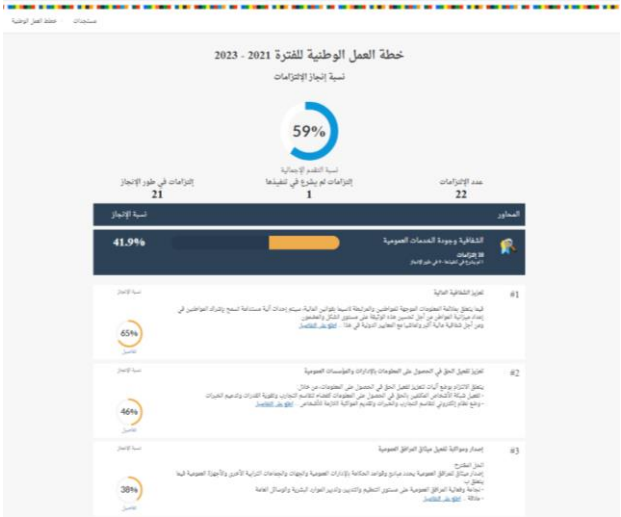

تضم البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة www.gouvernement-ouvert.ma التي توفر جميع المعلومات والمستجدات المتعلقة بورش الحكومة المنفتحة بالمغرب، فضاءً خاصاً بتتبع إنجاز الالتزامات المندرجة بخطط العمل الوطنية للحكومة المنفتحة.

يمكن هذا الفضاء من نشر مستوى تقدم الالتزامات بطريقة شفافة وانية، حيث يقوم رؤساء المشاريع، أعضاء لجنة التنفيذ، بإدخال تفاصيل تنفيذ الأنشطة المبرمجة بمختلف الالتزامات وكذا الصعوبات التي تمت مواجهتها أثناء التنفيذ، عبر حسابهم الخاص الذي يمكنهم من الولوج إلى خلفية البوابة.

يتم حساب معدل تنفيذ خطة العمل على أساس المتوسط المرجح لتقدم الأنشطة المتعلقة بكل التزام، مع مراعاة وزن كل نشاط.

ملحوظة: يتم تحديد ترجيح الأنشطة في المنصة من قبل رؤساء المشاريع مباشرة بعد اعتماد ونشر خطة العمل الوطنية.

نسبة تقدم التنفيذ

النسبة العامة لتنفيذ خطة العمل الوطنية

نسبة التقدم العام في تنفيذ خطة العمل الوطنية 2021-2023 حتى نهاية شهر يونيو 2022 هي 60%.

تقدم الإنجاز حسب المحاور

تقدم الإنجاز حسب كل التزام

رقم الالتزام	عنوان الالتزام	نسبة الإنجاز
1	تعزيز الشفافية المالية	65 %
2	تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية	46 %
3	إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية	38 %
4	تدوين ونشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقمنتها	53 %
5	النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الاحصائية لقطاع التربية الوطنية	37 %
6	تحسين الحكامة الدوائية	18 %

رقم الالتزام	عنوان الالتزام	نسبة الإنجاز
7	تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية	0 %
8	تطوير نظام معلوماتي صحي مندمج	63 %
9	إحداث بوابة وطنية للنزاهة	61 %
10	تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها	51 %
11	النهوض بالمساواة ومشاركة النساء في الحياة العامة وتمكينهن اقتصاديا	42 %
12	تعزيز الولوج إلى المعلومات للأشخاص في وضعية إعاقة	33 %
13	تحسين جودة الخدمات العمومية في مجال حماية الطفولة	75 %
14	نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية	95 %
15	التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الإلكترونية في التقاضي	87 %
16	تعزيز انخراط منتسبي العدالة في التحول الرقمي للعدالة	28 %
17	إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد	55 %
18	إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني	56 %
19	تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي	50 %
20	تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراته من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية	72 %
21	تعزيز الولوج الى المعلومات ودعم المشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية	70 %
22	إعداد ونشر حقيبة أدوات (boite à outils) لتعزيز التواصل والمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية	92 %

تفاصيل تقدم تنفيذ الالتزامات

الالتزام 1: تعزيز الشفافية المالية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية
الإشكالية المطروحة	انخرط المغرب منذ سنوات في عملية التحسين المستمر لشفافية الميزانية، لاسيما بعد اعتماد القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية ودخوله حيز التنفيذ سنة 2016. وتُوج هذا المسار بتحسن مؤشر الميزانية المفتوحة وحصول المغرب على رتب مشرفة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. هذا، وتطلعا إلى تحقيق المزيد من المكاسب في مجال الشفافية المالية من أجل تواصل أفضل مع المواطن، فإن المغرب يسعى إلى المضي قدما في هذا المشوار من خلال توفير المعلومات المالية بطريقة استباقية وتقديمها بصورة مبسطة تتلاءم مع تطلعات المواطنين. غير أنه ليس من السهل دائما الوصول إلى تبسيط المعلومة المالية ومحتوى ميزانية الدولة لفائدة المواطن المغربي، وذلك نظرا للجانب التقني الذي تتميز به قوانين المالية والسياسات العمومية من جهة، واختلاف انتظارات المواطنين وفقا لاهتماماتهم الشخصية والمهنية من جهة أخرى وغياب ألية مستدامة تسمح بإشراك المواطنين في الحصول على المعلومة المالية. وفيما يتعلق بالمعلومات المرتبطة بالفرضيات التي تبنى عليها قوانين المالية من حيث النفقات المتوقعة من جهة، والمداخيل المنتظر تحصيلها في نهاية السنة من جهة أخرى، فإن هذه المعلومات تعرف أحيانا مراجعة وتحيينا في أرقامها خلال التنفيذ، نظرا للعوامل الخارجية والداخلية لاسيما تلك المرتبطة بالظرفية الاقتصادية العالمية والتقلبات المناخية، ولا تكون موضوع تقرير مفصل كما هو الشأن بالنسبة لقوانين المالية (حيث تقدم بدقة جميع المعلومات المتعلقة بالظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية وتوقعات الموارد والنفقات ومستوى المديونية مع عرض أهم المحاور التي بني عليها قانون المالية) أو النشرة الاحصائية الشهرية للمالية العمومية (حيث تقدم احصائيات حول مستوى تنفيذ النفقات والموارد خلال السنة مع الحرص على توضيح أسباب تطور معدل التغير المسجل مقارنة مع السنة الماضية). في نفس السياق، لابد من الاشارة إلى أنه قد سبق للمغرب أن أعد التقرير القبلي للميزانية ابتداء من سنة 2019 في إطار خطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة برسم الفترة 2018-2020) الالتزام 11 (، إلى أن تجاوز آجال النشر المتعارف عليها نظرا لأسباب تقنية، حال دون حصول المواطنين على المعلومات في الوقت المناسب حتى يتسنى لهم التفاعل أكثر مع مضامين قوانين المالية.
الحل المقترح	فيما يتعلق بملاءمة المعلومات الموجهة للمواطنين والمرتبطة لاسيما بقوانين المالية، سيتم إحداث ألية مستدامة تسمح بإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن من أجل تحسين هذه الوثيقة على مستوى الشكل والمضمون.

	ومن أجل شفافية مالية أكبر وتماشيا مع المعايير الدولية في هذا المجال، سيتم إعداد تقرير نصف سنوي للميزانية يعنى بإدراج المعطيات المحينة مقارنة مع التوقعات التي بني عليها مشروع قانون المالية، وكذا احترام آجال إصدار التقرير القبلي للميزانية. كما سيتم إعداد ونشر تقرير موحد في الوقت المناسب يتم فيه دمج كل من المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية. وبالتالي سيتم نشر 7 تقارير من أصل 8 الموصى بها عالميا.
النتيجة المنتظرة	• وضع آلية تشاور مستدامة تسمح بإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن • نشر 7 تقارير من أصل 8 الموصى بها عالميا
النشاط 1: القيام بمقارنة مرجعية مع دول أخرى ذات الممارسات الجيدة لاسيما تلك التي تقوم بإصدار تقرير موحد يضم المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	القيام بدراسة مقارنة مع دول أخرى ذات الممارسات الجيدة في المجال
النشاط 2: القيام بمقارنة مرجعية مع دول أخرى ذات الممارسات الجيدة فيما يخص اعتماد آلية تشاور مستدامة لإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تم عقد مجموعة من الاجتماعات مع خبراء من أجل تحديد البنود المرجعية. في هذا الصدد، تم التوصل بوثيقة المقارنة، إلا أنها كانت تضم بلدا واحدا، وبالتالي تمت دعوة الخبراء لتوسيع هذه الدراسة لدول أخرى، التي تم الاتفاق عليها.
النشاط 3 :تحديد هيكلة التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	

الإجراءات المتخذة	تحديد هيكلة التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية
النشاط 4: تصميم (conception) آلية التشاور مستدامة تتلاءم مع السياق المغربي، لإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
النشاط 5: إعداد وصياغة التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية بشراكة مع المديريات المعنية بالوزارة المكلفة بالمالية	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	إعداد وصياغة التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية بشراكة مع المديريات المعنية بالوزارة المكلفة بالمالية
النشاط 6: اعتماد ونشر التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	اعتماد ونشر التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية
النشاط 7: إحداث آلية التشاور مستدامة لإعداد ميزانية المواطن	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 1:

عدد التقارير المنشورة في الآجال المحددة :7

الالتزام 2: تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
الإشكالية المطروحة	بعد إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات ودخوله حيز التنفيذ بصفة كلية ابتداء من تاريخ 12 مارس 2020، عملت الإدارات والمؤسسات العمومية على مباشرة عمليات تفعيل هذا القانون، حيث تم تعيين الأشخاص المكلفين بالحصول على المعلومات والذي بلغ عددهم أكثر من 1850 شخصا لتلقي الطلبات والرد عليها. وفي نفس السياق، تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة هؤلاء الأشخاص عبر مكونين مختصين سبق تكوينهم لهذا الغرض، كما تم إحداث بوابة إلكترونية للحصول على المعلومات بهدف تيسير عملية إيداع الطلبات واستخراج الإحصائيات المرتبطة بها. ورغم هذه التدابير والجهود المبذولة من طرف مختلف المؤسسات والهيئات المعنية، لا تزال نسبة التفاعل مع طلبات الحصول على المعلومات المقدمة من طرف المرتفقين غير كافية كما وكيفا، وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها: • غياب ألية دائمة لدعم وتقوية قدرات الأشخاص المعينين المكلفين بالمعلومات • قصور على مستوى نشر المعلومات ولاسيما تلك المنصوص عليها في المادة 10 من القانون 31.13 والمتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات
الحل المقترح	يتعلق الالتزام بوضع آليات لتعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات، من خلال: • تفعيل شبكة الأشخاص المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات كفضاء لتقاسم التجارب وتقوية القدرات وتدعيم الخبرات • وضع نظام إلكتروني لتقاسم التجارب والخبرات وتقديم المواكبة اللازمة للأشخاص المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات • إحداث منصة إلكترونية موحدة للنشر الاستباقي للمعلومات ببوابة الحصول على المعلومات chafiaya.ma والتي ستتيح الولوج إلى جميع المعلومات المنشورة من طرف الإدارات العمومية سواء بمواقعها الإلكترونية أو وسائل أخرى وفق التصنيف المحدد بالمادة 10 من القانون 31.13 المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات • التواصل حول المنصة الإلكترونية للنشر الاستباقي للمعلومات ومواكبة الإدارات العمومية للانخراط فيها
النتيجة المنتظرة	• تمكين الأشخاص المكلفين بالحصول على المعلومات من التوفر على مستوى عالي من الكفاءة والقدرة للتفاعل مع طلبات الحصول على المعلومات • التوفر على بوابة موحدة للحصول على المعلومات بشكل استباقي أو عبر مسطرة إيداع الطلب • الولوج إلى الحد الأقصى من المعلومات بشكل ميسر عبر بوابة النشر الاستباقي دون الحاجة إلى تقديم طلبه للإدارة

النشاط 1: تطوير نظام إلكتروني خاص بالشبكة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	● تطوير النظام الخلفي للنظام الإلكتروني ● إعداد دفتر تحملات خاص بالنظام الإلكتروني للشبكة
النشاط 2: تقديم وظائف المنصة الإلكترونية للنشر الاستباقي للمعلومات لأعضاء شبكة الحق في الحصول على المعلومات واستقاء المقترحات والملاحظات التجويدية	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	● تنظيم دورة تكوينية حول استعمال النظام الإلكتروني الخاص بالنشر الاستباقي للمعلومات لفائدة ممثلي الإدارات العمومية
النشاط 3 :وضع نظام داخلي يحدد منهجية عمل الشبكة وآليات اشتغالها	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	إعداد مشروع نظام داخلي خاص بالشبكة
النشاط 4: تنشيط شبكة المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات ومواكبة أعضائها	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	● إعداد نشرة دورية وتوجيهها للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها لتتبع وضعية تفعيل الحق في الحصول على المعلومات

	● مواكبة الأشخاص المكلفين على مستوي الجماعات الترابية حول كيفية تفعيل القانون 31.13 وكيفية استعمال بوابة شفافية ● مواكبة أعضاء الشبكة حول كفية تفعيل النشر الاستباقي وإجراءات الحصول على المعلومات
النشاط 5: تكوين ومواكبة الإدارات المنخرطة بمنصة النشر الاستباقي	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	● إعداد نشرة دورية وتوجيهها للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها لتتبع وضعية تفعيل النشر الاستباقي المرتبط بالحق في الحصول على المعلومات ● تنظيم لقاء حول النشر الاستباقي للمعلومات بتاريخ 30 نونبر 2021
النشاط 6 :إطلاق المنصة الإلكترونية للنشر الاستباقي للمعلومات	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تطوير محتوى منصة النشر الاستباقي للمعلومات

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 2:

- نسبة تقدم تطوير النظام الإلكتروني الخاص بالشبكة :60%
- عدد الإدارات المنخرطة بمنصة النشر الاستباقي :23
- نسبة الطلبات المعالجة عبر بوابة الحصول على المعلومات :54%

الالتزام 3: إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
الإشكالية المطروحة	تعرف المرافق العمومية في علاقتها بالمرتفقين تفاوتا على مستوى الاستجابة لتطلعاتهم وحاجياتهم وذلك بالنظر لاختلاف أنماط وطرق تنظيمها وتدبيرها لمواردها، بالإضافة إلى التحولات والتطورات المتسارعة التي يعرفها محيطها، وذلك حسب ما أشارت إليه العديد من التقارير والتشخيصات التي تضمنتها الخطابات الملكية المتتالية. ويعزى هذا الوضع إلى: • تعدد أصناف المرافق العمومية التي تسدي الخدمات العمومية واختلاف المنظومة التشريعية والتنظيمية المؤطرة لكل صنف من هذه المرافق (حوالي 35 قطاع وزاري و1600 جماعة ترابية، وأكثر من 800 مؤسسة ومقاولة عمومية، بالإضافة إلى باقي الهيئات العامة والخاصة المكلفة بمهام المرفق العام) • تفاوت مستوى جودة الخدمات المقدمة للمرتفق حسب كل صنف من أصناف المرافق العمومية؛ • ضعف المهنية في تقديم الخدمات لعدم احتكامها لمنظومة تؤطر علاقة المرافق العمومية بالمرتفق منذ ولوجه لهذه المرافق إلى حين حصوله على الخدمة المطلوبة؛ • وجود نصوص قانونية وتنظيمية تفتقد لنسق منسجم وتراتبي؛ • قصور المنظومة الحالية في تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مختلف التوصيات الصادرة عن مؤسسات الحكامة. • وفي نفس السياق، فقد أفرد دستور المملكة بابا خاصا للحكامة الجيدة تضمن أسس ومبادئ تنظيم المرافق العمومية، حيث نص الفصل 157 منه على إعداد ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية. غير أنه لم يتم لحد الآن إصدار هذا الميثاق.
الحل المقترح	إصدار ميثاق للمرافق العمومية يحدد مبادئ وقواعد الحكامة بالإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية فيما يتعلق ب: • نجاعة وفعالية المرافق العمومية على مستوى التنظيم والتدبير، وتدبير الموارد البشرية والوسائل العامة • علاقة المرافق العمومية بالمرتفقين على مستوى الانفتاح والتواصل، والاستقبال وتقديم الخدمات للمرتفقين، ومعالجة التظلمات وتنفيذ الأحكام القضائية • تخليق المرافق العمومية من خلال إعداد مدونات أخلاقية، ووضع برامج لتعزيز قيم النزاهة • إحداث مرصد وطني للمرافق العمومية لرصد مستوى نجاعة أداء المرافق العمومية وجودة الخدمات المقدمة

	وبغاية إعطاء بعد عملي للميثاق وضمان تعبئة جميع الفاعلين المعنيين وانخراطهم في تنزيل مضامينه ومقتضياته، سيتم وضع وتفعيل خارطة طريق خاصة تتضمن آليات التنزيل ونظام الحكامة وعمليات التكوين والتواصل.
النتيجة المنتظرة	• إخضاع مختلف أصناف المرافق العمومية لنفس قواعد ومبادئ التنظيم والتدبير • ضمان الالتقائية وتناغم البرامج وتكامل المبادرات وتعاضد وسائل المرافق العمومية • الرفع من مستوى الأداء وجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين
النشاط 1: تتبع مراحل إصدارميثاق المر افق العمومية	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• المصادقة ونشر القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.85 بالجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 22 يوليوز 2021
النشاط 2: إعداد خارطة طريق لتفعيل الميثاق	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ -تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• إغناء مشروع خارطة طريق لتفعيل الميثاق بملاحظات مديريات الوزارة • وضع مشروع خارطة الطريق بمسطرة المصادقة • إعداد مشروع خارطة طريق لتفعيل الميثاق
النشاط 3 :التواصل حول الميثاق وخارطة الطريق لتفعيله	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
النشاط 4: إعداد مشروع مرسوم بتنظيم وكيفية سير المرصد الوطني للمر افق العمومية	
• لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%)	

	● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
الإجراءات المتخذة	● صياغة اولية لمشروع مرسوم يحدد تأليف وكيفيات اشتغال المراصد ● إنجاز دراسة مقارنة لعدد من التجارب الدولية والوطنية حول تأليف وكيفيات اشتغال المراصد
النشاط 5: إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية والدلائل والأنظمة لتفعيل الميثاق	
	✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)

الالتزام 4: تدوين ونشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقمنتها

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
الإشكالية المطروحة	عدم شفافية المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية المعتمدة في تقديم الخدمات للمرتفقين وتنظيم طريقة تعامل الإدارة معهم وحماية حقوقهم، مما ينتج عنه نقص في الثقة اتجاه الإدارة وانتشار ممارسات ترتبط بالفساد. وذلك راجع لعدة أسباب: • عدم التدوين والنشر المنتظم والفوري للمساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية؛ • غياب قاعدة وطنية حصرية وموحدة للقرارات الإدارية التي تصدرها الإدارات العمومية لفائدة المرتفقين؛ • عدم إلزامية تقيد الإدارة بما يتم نشره من مساطر وإجراءات على مستوى وسائل النشر المتاحة؛ • التعقيد والتكرار والتداخل في المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية؛ • نقص في رقمنة المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية.
الحل المقترح	من أجل حل هذه الإشكاليات والعمل على تأطير العلاقة التي تربط الإدارة بالمرتفقين، بصفة عامة، تم إصدار القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 28 شتنبر 2020. ويهدف هذا القانون إلى إرساء قواعد جديدة للعلاقة التي تربط المرتفق بالإدارة وتقويتها على أساس مجموعة من المستجدات أهمها: • إرساء مبدأ شفافية المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية، وإلزامية توفرها على تأطير قانوني؛

	• إلزام الإدارات بجرد وتصنيف وتدوين جميع القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاصها من خلال إعداد مصنفات القرارات الإدارية ونشرها في البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية بعد المصادقة عليها؛ • إلزام الإدارات بتقديم وصل إيداع للمرتفق فور تقديمه ملف طلب الحصول على قرار إداري؛ • إلزام الإدارات بتحديد آجال قصوى للرد على طلبات المرتفقين المتعلقة بالقرارات الإدارية؛ • ضمان حق المرتفق في الطعن الإداري في حالتي سكوت الإدارة أوردها السلبي. وسيتم تنزيل مقتضيات هذا القانون على عدة مراحل داخل أجال 5 سنوات منذ دخوله حيز التنفيذ. وفي هذا الأطار سيتم خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2020 و يونيو 2023 القيام بما يلي: • إعداد مصنفات القرارات الإدارية والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية • نشر مصنفات القرارات الإدارية المصادق عليها بالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية • تبسيط المجموعة الأولى من المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية ذات الأولوية من خلال: - حذف المساطر والإجراءات غير المبررة وتوحيدها - العمل على تخفيض المصاريف والتكاليف المترتبة عنها بالنسبة للمرتفق والإدارة؛ - مراعاة التناسب بين موضوع القرار الإداري والوثائق والمستندات والمعلومات المطلوبة للحصول عليه؛ • الشروع في رقمنة المجموعة الأولى من المساطر والإجراءات الأكثر تداولا في أفق رقمنة باقي المساطر والإجراءات في أجل أقصاه سنة 2025؛ • إعداد وتنفيذ مخطط تواصلي لمواكبة تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.
النتيجة المنتظرة	• تعزيز الشفافية من خلال إطلاق بوابة وطنية موحدة تضم المساطر والإجراءات الإدارية الملزمة للإدارة والمرتفق؛ • تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين من خلال تبسيط ورقمنة مجموعة أولى من المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولا.
النشاط 1:إعداد مصنفات القرارات الإدارية والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	

الإجراءات المتخذة	• عدد القرارات الإدارية المطابقة لمقتضيات القانون رقم 55.19 المتاحة عبر البوابة الوطنية: 2700 قرارا إداريا يدخل في مجال اختصاص 110 إدارة عمومية • عدد القرارات الإدارية التي لاتزال في طور المطابقة: 277 قرارا إداريا
النشاط 2: التواصل والتحسيس ومواكبة التغيير	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	**<u>التكوين ومواكبة التغيير:</u>** • تنظيم لقاء تعريفي وتحسيسي عن بعد لفائدة ممثلي الإدارات العمومية من أجل فهم مشترك للمبادئ والقواعد التي جاء بها القانون، في إطار انطلاق عملية إعداد مشاريع مصنفات القرارات الإدارية (ما يقارب 170 مستفيد). • تنظيم 10 ورشات عن بعد لفائدة ممثلي الإدارات العمومية من أجل شرح وتفصيل الضوابط والقواعد المتعلقة بإعداد مشاريع مصنفات القرارات الإدارية وتدارس خصوصيات كل قطاع على حدة (ما يقارب 300 مستفيد). • إنجاز وتعميم الدليل العملي لإعداد مصنفات القرارات الإدارية لفائدة الإدارات العمومية. • تنظيم أزيد من 100 لقاء ثنائي مع مجموعة من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية خصصت للإجابة على التساؤلات المرتبطة بخصوصية كل إدارة على حدة من أجل التنزيل السليم لمقتضيات القانون، خاصة المرحلة الأولى المتعلقة بإعداد مشاريع مصنفات القرارات الإدارية. • تنظيم 12 ورشة عن بعد لفائدة موظفي الشبابيك الأمامية للمصالح اللاممركزة، على مستوى الجهات الاثني عشر للمملكة، خصصت للتعريف والتحسيس بالمستجدات التي جاء بها القانون (أزيد من 1000 مستفيد). • تنظيم دورات تكوينية حول المستجدات التي جاء بها القانون وحول وظائف البوابة الوطنية "إدارتي" وكذا ورشات حول إدارة التغيير الذي تفرضه مقتضيات القانون على الإدارات، خاصة فيما يتعلق بالممارسات الجديدة التي تنص عليها، وذلك لفائدة المسؤولين المعنيين بتتبع تنزيل هذا الورش، كعملية تجريبية همت 4 إدارات عمومية في أفق التعميم على مستوى باقي الإدارات.

	• إعداد نسخة جديدة من الدليل العملي الخاص بالإدارات، المتعلق بتدوين وتحيين وترجمة القرارات الإدارية بطريقة إلكترونية، مباشرة عبر البوابة الوطنية، مواكبة لإطلاق النظام الإلكتروني لتدبير مصنفات القرارات الإدارية لفائدة الإدارات العمومية المعنية، خلال شهر دجنبر 2021، في إطار تفاعلي مع كتابة اللجنة الوطنية لتبسيط لمساطر والإجراءات الإدارية. • تنظيم 25 دورة تكوينية عن بعد لفائدة ممثلي الإدارات العمومية مستعملي النظام الإلكتروني لتدبير مصنفات القرارات الإدارية (500 مستفيد ينتمون لأزيد من 100 إدارة عمومية). **<u>التواصل والتحسيس:</u>** • تصميم الهوية البصرية للمشروع (#Tabsit) واعتمادها في إعداد مختلف الوسائط التواصلية والذي تم مشاركتها مع شبكة مسؤولي التواصل بالقطاعات الوزارية من أجل ضمان هوية بصرية متناسقة لكل الوسائط التواصلية ذات الصلة بمشروع تبسيط المساطر الإدارية. • إعداد مجموعة من المناشير المكتوبة ونشرها على شبكات التواصل الاجتماعي، وكذا تحرير بلاغات صحفية ونشرها على الموقع المؤسساتي للوزارة، للتعريف بأهم مقتضيات ومستجدات القانون 55.19، وكذا للتعريف بالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية. • إعداد مجموعة من الوسائط التواصلية التي تتناسب مع مختلف الفئات المستهدفة، والتي تم تقاسمها مع شبكة مسؤولي التواصل بالقطاعات الوزارية ومع المؤثرين وصناع المحتوى لتعميم المستجدات التي جاء بها القانون والوظائف التي تتيحها البوابة الوطنية، باعتبارهم وسطاء لنشر المعلومات، كما تم نشر جلها على شبكات التواصل الاجتماعي والموقع المؤسساتي للوزارة، ويتعلق الأمر ب: - مطوية حول القانون 55.19، للتعريف بنطاق تطبيقه، أهدافه، مبادئه العامة، المستجدات التي جاء بها، وكذا للتعريف باللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وبالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية، - ملف صحفي حول مستجدات القانون 55.19، - دليل المرتفق، للتعريف بأهم ما جاء به القانون 55.19، ومسار المرتفق بالإدارة العمومية، وكذا للتعريف بالفضاء الإخباري للبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية. - إعداد خمس رسائل إخبارية حول مستجدات تنزيل مقتضيات القانون 55.19، وتقاسمها مع مختلف المنابر الصحفية والإدارات العمومية، وكذا نشرها عبر مواقع الوزارة على الأنترنيت. • إعداد مجموعة من الكبسولات: كبسولة للتعريف بالقانون 55.19 وأخرى بالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية، وسلسلة من ست كبسولات حول أهم مقتضيات القانون 55.19 والتي لها وقع مباشر على علاقة الإدارة بالمرتفق، وكذا

	سلسلة من ثلاث كبسولات تعريفية بالبوابة وبفضائها الإخباري، وتم بثها على قناة الوزارة على موقع يوتيوب وعلى شبكات التواصل الاجتماعي. • عقد عدة لقاءات صحفية والمشاركة في البرامج التلفزية والإذاعية والنشرات الإخبارية بمختلف القنوات الوطنية (عربية، فرنسية، أمازيغية (قصد تنوير الرأي العام وتحفيز كافة الفاعلين للانخراط في هذا الورش الهام، وتوعية وتحسيس المرتفقين حول ما جاء به هذا القانون وما يتيحه الفضاء الإخباري للبوابة. • إعداد مجموعة من الملصقات الإعلانية لتعميمها على الإدارات العمومية بمختلف جهات المملكة. • تنظيم ورشات عمل لفائدة شبكة مسؤولي التواصل بالقطاعات الوزارية حول كيفية إعداد وتنزيل مخططات للتواصل القطاعي موحدة ومتناسقة من حيث الوسائط والرسائل التواصلية حول مستجدات مشروع تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ومواكبة إنجازات كل قطاع في هذا الصدد. تنظيم حدث إعلامي قصد تعبئة وتأطير عدد من المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارهم وسطاء لنشر المعلومات وتحفيز المرتفقين على استخدام بوابة إدارتي للاطلاع على المعلومات حول المساطر والإجراءات الإدارية.
النشاط 3:نشر مصنفات القرارات الإدارية بالبو ابة الوطنية	
	• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)
الإجراءات المتخذة	• تطوير البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية www.idarati.ma باعتبارها المنصة الرقمية الوطنية الموحدة للمساطر والإجراءات الإدارية، وذلك باعتماد مقاربة تدريجية. حيث تم إنجاز وإطلاق الفضاء المعلوماتي بتاريخ 21 أبريل 2021، الذي يوفر للمرتفقين المعلومات اللازمة لحصولهم على القرارات الإدارية التي تم نشرها بهذه البوابة بعد مطابقتها مع مقتضيات القانون. • عدد القرارات المطابقة المنشورة بالبوابة الوطنية: 2725 قرارا إداريا
النشاط 4: تبسيط مجموعة أولى من المساطروالإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية	
	• لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)

الإجراءات المتخذة	● تنظيم ورشات عمل لتبسيط 22 قرارا إداريا تتم دراستها على مستوى اللجان الموحدة للاستثمار (المراكز الجهوية للاستثمار) ● إعداد مصفوفة الإجراءات التبسيطية المتوافق بشأنها بين مختلف المتدخلين ● البرنامج الزمني لتفعيل الإجراءات التبسيطية : في طور الإعداد خلال شهر يوليوز 2022
النشاط 5: رقمنة مجموعة أولى من المساطروالإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 4:

- عدد القرارات الإدارية التي تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية ونشرها بالبوابة الوطنية : 2700
- عدد القرارات الإدارية التي تم تبسيطها: 22
- عدد عمليات التكوين المنجزة: أزيد من 150 عملية
- عدد عمليات التواصل المنجزة: أزيد من 100 عملية

الالتزام 5: النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الاحصائية لقطاع التربية الوطنية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
الإشكالية المطروحة	يتوفر قطاع التربية الوطنية على نظام مندمج للمعلومات ويقدم سنويا مجموعة من المعطيات الإحصائية الخاصة بالقطاع، رغم ذلك توجد صعوبة في الولوج إلى كافة المعلومات والمعطيات التي يتوفر عليها القطاع وصعوبة في استغلالها وإعادة استعمالها من طرف العموم. وهذا راجع بشكل كبير لطبيعة الملفات الرقمية المنشورة (PDF) وعدم استكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات المشار إليها في المادة 10 من القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.
الحل المقترح	تصميم وتطوير فضاء إلكتروني للنشر الاستباقي للمعلومات والبيانات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية على مستوى البوابة الرسمية للقطاع www.min.gov.ma. وسيمكن هذا الفضاء من: - النشر الاستباقي للمعلومات الواردة في المادة 10 من القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

	- نشر البيانات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية بصيغة مفتوحة (الموارد البشرية ، الخريطة المدرسية ، الولوج إلى خدمات التعليم ، ...) الولوج إلى البيانات المنشورة في هذا الفضاء سيتم أيضًا عبر بوابة البيانات المفتوحة وبوابة للنشر الاستباقي للمعلومات المشار إليها في الالتزامين المتعلقين ب "تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية" و"تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها".
النتيجة المنتظرة	• التواصل حول الأرقام والمعطيات الإحصائية الخاصة بقطاع التربية الوطنية، • تدعيم وتقوية البحث العلمي والحقل المعرفي من خلال تسهيل الولوج إلى المعلومة وإعادة استعمالها، • حماية حقوق المواطنين من خلال رفع الوعي القانوني لديهم، واطلاعهم على الإجراءات والمساطر الإدارية الجاري بها العمل، • تعزيز معايير الشفافية وقواعد الانفتاح والنزاهة، • المساهمة في إرساء أجواء الثقة بين الإدارة والمرتفقين، • المساهمة في توفير الظروف المحفزة للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.
النشاط 1: تصميم الفضاء الإلكتروني المتعلق بالنشر الاستباقي وتحديد محتواه	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ -تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تصميم الفضاء الإلكتروني المتعلق بالنشر الاستباقي وتحديد محتواه
النشاط 2: ربط المعلومات المنشورة بالفضاء مع البو ابة الوطنية للنشر الاستباقي	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	ربط المعلومات المنشورة بالفضاء مع البوابة الوطنية للنشر الاستباقي
النشاط 3: تطوير الفضاء الإلكتروني للنشر الاستباقي وإدراج المعطيات	
• لم يشرع في تنفيذه 0%	

✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تطوير الفضاء الإلكتروني للنشر الاستباقي ● الشروع في معالجة طلبات الحصول على المعلومة عبر بوابةchafafiya.ma ، وتنظيم تكوين عن بعد للأشخاص المكلفين بهذه المهمة سواء على المستوى المركزي أو اللاممركز ● إصدار مذكرة وزارية في شأن تعيين الأشخاص المكلفين بمعالجة طلبات الحصول على المعلومات ● نظمت مديرية الشؤون القانونية والمنازعات يوم الأربعاء 22 ماي 2019 بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية -الرباط- ، لقاءا تكوينيا وطنيا لفائدة الأشخاص المكلفين بمهمة معالجة طلبات الحصول على المعلومات على مستوى المصالح المركزية واللاممركزة بقطاع التربية الوطنية، حضره 50 مشارك. ● إحداث لجنة مركزية ولجان جهوية للحق في الحصول على المعلومات ● عقد اجتماع للتواصل مع بعض المديريات المعنية بشكل مباشر بإحداث الفضاء الخاص بالنشر الاستباقي قبل توسيع المجال ليشمل باقي المديريات المركزية تنظيم لائحة المعلومات ضمن مجموعات كبرى حتى يسهل ترتيبها واستغلالها من طرف مستعملي الفضاء الإلكتروني الخاص بالنشر الاستباقي. - تم تقديم المجموعات الكبرى على الشكل التالي: 1- النصوص التشريعية والتنظيمية وتضم: النصوص التشريعية والتنظيمية؛ مشاريع القوانين؛ مشاريع قوانين المالية والوثائق المرفقة بها؛ مقترحات القوانين التي يتقدم بها أعضاء البرلمان؛ 2- الاتفاقيات والشراكات وتضم: الاتفاقيات التي تم الشروع في مسطرة الانضمام إليها أو المصادقة عليها؛ 3- الأنظمة والمساطر والدوريات والدلائل: مهام الوزارة وهياكلها الإدارية، والمعلومات الضرورية من أجل الاتصال بها؛ الأنظمة والمساطر والدوريات والدلائل التي يستخدمها موظفو الوزارة في أداء مهامهم؛ 4- الخدمات وتضم: قائمة الخدمات التي تقدمها الوزارة للمرتفقين، بما فيها قوائم الوثائق والبيانات والمعلومات المطلوبة بقصد الحصول على خدمة أو وثيقة أو بطاقة إدارية رسمية والخدمات الإلكترونية المرتبطة بها؛

	حقوق وواجبات المرتفق تجاه الوزارة، وطرق التظلم المتاحة له؛ شروط منح التراخيص؛ 5- المباريات والاعلانات المرتبطة بها وتضم: النتائج المفصلة لمختلف المحطات الانتخابية بالوزارة؛ برامج مباريات التوظيف والامتحانات المهنية، والإعلانات الخاصة بنتائجها؛ الإعلانات الخاصة بفتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية والمناصب العليا ولائحة المترشحين المقبولين للتباري بشأنها ونتائجها؛ 6- التقارير والدراسات والاحصائيات وتضم: التقارير والبرامج والبلاغات والدراسات المتوفرة؛ المعطيات الإحصائية بشكل مفتوح؛ 7- المعلومات التي تضمن التنافس المشروع والبرنامج التوقعي للصفقات العمومية، وتضم: البرامج التوقعية للصفقات العمومية ونتائجها إذا تم إنجازها وحائزوها ومبالغها ؛ المعلومات التي تضمن التنافس الحر والنزيه والمشروع.
النشاط 4: إطلاق فضاء النشر الاستباقي والتواصل حوله	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	إطلاق فضاء النشر الاستباقي والتواصل حوله

الالتزام 6: تحسين الحكامة الدوائية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
الإشكالية المطروحة	تتكفل الدولة بمرضى الأمراض المزمنة كالسكري والضغط، وفي هذا الشأن زادت من مساهمتها في تمويل الأدوية من 600 مليون درهم إلى مليار و600 مليون درهم. إلا أنه رغم كل المجهودات المبذولة لازالت تطرح إشكالية استفادة المرضى من الدواء بشكل كافي وبصورة حقيقية، وذلك راجع بالأساس إلى مسطرة منح استفادة المعنيين من الدواء والمتدخلين فيها وغياب نظام معلوماتي للتتبع في هذا المجال.
الحل المقترح	إحداث نظام معلوماتي للحكامة الدوائية، سيمكن من : - ضبط مسطرة استفادة مرضى الأمراض المزمنة من الدواء، - بناء قاعدة معطيات الأدوية التي تمنح في إطار التكفل بأصحاب الأمراض المزمنة، - إحداث قاعدة معطيات خاصة بالمرضى المستفيدين لإثبات عمليات الاستفادة من الدواء،

	- تلبية وتتبع مندوبيات الصحة لحاجيات المستوصفات من الدواء، - التوفر على إحصائيات ومؤشرات لتحسين جودة الخدمات المقدمة في هذا المجال
النتيجة المنتظرة	• استفادة المرضى من الدواء بشكل كافي وبصورة حقيقية؛ • منع التجارة في الأدوية الممنوحة من طرف الدولة؛ • المساهمة في محاربة المحسوبية والزبونية والعمل على تعزيز الشفافية في هذا المجال.
النشاط 1: ضبط وتبسيط مسطرة استفادة مرضى الأمراض المزمنة من الدواء	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• إعداد بطاقة حول استفادة مرضى الامراض المزمنة من الدواء • مراسلة كل من مديرية المستشفيات والعلاجات المتنقلة ومديرية الأوبئة ومحاربة الأمراض ومديرية السكان وقسم التموين التابعين لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل الحصول على المعلومات الكافية حول مسطرة استفادة مرضى الأمراض المزمنة من الدواء في المرافق الصحية والاستشفائية العمومية وكيفية ضبطها وتبسيطها
النشاط 2: بناء قاعدة معطيات الأدوية التي تمنح في إطار التكفل بأصحاب الأمراض المزمنة	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
النشاط 3: إحداث قاعدة معطيات خاصة بالمرضى المستفيدين لإثبات عمليات الاستفادة من الدواء	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
النشاط 4: إحداث مؤشرات لتتبع حاجيات مندوبيات الصحة والمستوصفات من الدواء	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%)	

● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)

الالتزام 7: تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
الإشكالية المطروحة	- محدودية شفافية المساطر والمعلومات المتعلقة بالخدمات الصحية، - ضعف آليات إشراك المواطنين في تحديد الأولويات وصياغة وتتبع وتقييم الخطط المتعلقة بالصحة على المستوى المحلي والوطني، مما يؤثر على جودة الخدمات الصحية.
الحل المقترح	فيما يخص الشفافية، سيتم: • تدوين ونشر المساطر المتعلقة بالخدمات الصحية • النشر الاستباقي للمعلومات المتعلقة بالصحة: - الخريطة الصحية، - الموارد البشرية بكافة اختصاصاتها وتوزيعها، - التجهيزات، - البيانات المتعلقة بالأدوية، - التغطية الصحية. وسيتم اعتماد الشكل الخرائطي أو الشكل المفتوح Open Data لنشر هذه المعلومات وتسهيل الاطلاع عليها وإعادة استعمالها. فيما يخص المشاركة المواطنة، سيتم اعتماد آليات لإشراك المواطنين والمجتمع المدني من أجل تطوير الخدمات الصحية، وذلك من خلال: - تنظيم لقاءات تشاورية - استطلاع رأي المواطنين - إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين - إعداد تقارير دورية حول مقترحات المواطنين
النتيجة المنتظرة	● تعزيز الشفافية والنزاهة في قطاع الصحة ● تطوير الخدمات الصحية المقدمة
النشاط 1: تدوين ونشر المساطر المتعلقة بالخدمات الصحية	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%)	

● منجز (90-100%)
النشاط 2: النشر الاستباقي للمساطر المتعلقة بالخدمات الصحية
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 3: تنظيم لقاءات تشاورية
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 4: إستطلاع رأي المواطنين
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 5: إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 6: إعداد تقارير دورية حول مقترحات المواطنين
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)

الالتزام 8 : تطوير نظام معلوماتي صحي مندمج

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
الإشكالية المطروحة	يعاني مهنيو الصحة والمواطنون من غياب توثيق معلوماتي للمرضى ومسارات أمراضهم وعلاجاتهم، مما يصعب معه ضبط الحياة الصحية للمرضى من طرف الأطباء، ويضطر المواطنين للحفاظ على الوثائق الورقية المتعلقة بملفاتهم الطبية (الصور الإشعاعية، الوصفات الطبية،...) وحملها عند زيارة أي طبيب. كما يعاني قطاع الصحة من غياب معطيات موثقة حول العمليات الصحية والمستفيدين منها سواء في القطاع العام أو الخاص.
الحل المقترح	العمل على بناء نظام معلوماتي صحي مندمج، يساعد جميع المتدخلين في تجويد الخدمات الصحية. وذلك عبر: • إشراك الفاعلين المعنيين في وضع تصور لبناء نظام معلوماتي صحي مندمج • إنشاء وإرساء نظام معلوماتي صحي ينطلق في مرحلة أولى من الملفات الطبية للمرضى، ومن قواعد المعطيات الرقمية التي لدى بعض المستشفيات في أفق أن يدمج فيه كافة الملفات الطبية للمواطنات والمواطنين، مع تزويد النظام ببرنامج خاص لحماية المعطيات الشخصية • إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين ومهنيي القطاع من أجل التطوير المستمر للنظام
النتيجة المنتظرة	• توثيق وحفظ جميع المعلومات الصحية الخاصة بالمرضى • تمكين مهنيي القطاع من الإطلاع الآني على الملفات الطبية للمرضى وتتبعها • تجويد الخدمات الصحية
النشاط 1: تنظيم لقاءات تشاورية مع الفاعلين المعنيين من أجل وضع تصور لبناء النظام المعلوماتي الصحي المندمج	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تنظيم دورات تكوينية حول مقترح النظام المعلوماتي الصحي المندمج لفائدة الجهات الفاعلة بمختلف المراكز الإستشفائية بكل من : - جهة بني ملال خنيفرة - جهة طنجة تطوان الحسيمة - جهة مراكش آسفي - الجهة الشرقية

	- جهة فاس مكناس • تنظيم لقاءات تشاورية مع الفاعلين المعنيين بالمديريات الجهوية للصحة بكل من جهات, فاس مكناس, مراكش آسفي, الجهة الشرقية, طنجة تطوان الحسيمة, بني ملال خنيفرة, الرباط سلا القنيطرة, الدار البيضاء سطات و كلميم واد نون • تنظيم لقاء تشاوري مع مديرية الأوبئة ومحاربة الأمراض بوزارة الصحة من أجل وضع تصور لبناء النظام المعلوماتي الصحي المندمج • تنظيم لقاء تشاوري مع مديرية المستشفيات والعلاجات المتنقلة بوزارة الصحة من أجل وضع تصور لبناء النظام المعلوماتي الصحي المندمج • تنظيم أوراش عمل للتحقق من تصور مختلف وحدات النظام المعلوماتي الصحي المندمج
النشاط 2: تطوير النظام المعلوماتي الصحي المندمج	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ -تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• نشر وتهيئة إعدادات وحدات النظام المعلوماتي الصحي المندمج في مختلف المراكز الإستشفائية بجهات: فاس مكناس, مراكش آسفي, طنجة تطوان الحسيمة, بني ملال خنيفرة و الجهة الشرقية • العمل عل تطوير وحدات النظام المعلوماتي الصحي المندمج بشراكة مع مختلف الشركاء الفاعلين في المشروع • تنظيم عدة أوراش للمصادقة على وحدات النظام المعلوماتي الصحي المندمج بشراكة مع الهياكل المعنية بوزارة الصحة و الحماية الاجتماعية
النشاط 3: رقمنة المعطيات والملفات الطبية الخاصة بالمرضى وإدراجها بالنظام المعلوماتي	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• **23 يونيو 2022 - 30 أبريل 2022** العمل على رقمنة المعطيات و الملفات الطبية الخاصة بالمرضى في المراكز الإستشفائية بجهة العيون الساقية الحمراء

	• **03 يناير 2022 - 12 أبريل 2022** العمل على رقمنة المعطيات و الملفات الطبية الخاصة بالمرضى في المراكز الإستشفائية بالجهات فاس مكناس, مراكش آسفي, طنجة تطوان الحسيمة و الجهة الشرقية
النشاط 4: إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين ومهنيي القطاع	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين ومهنيي القطاع
النشاط 5: دعم ومواكبة مهنيي الصحة للانخراط في النظام المعلوماتي الصحي	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تنظيم تكوينات و تدريبات معمقة حول كيفية العمل بمختلف وحدات النظام المعلوماتي الصحي المندمج, وذلك لفائدة الفاعلين المعنيين بالمراكز الاستشفائية بمختلف الجهات

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 8:

- عدد اللقاءات التشاورية مع الفاعلين المعنيين التي تم تنظيمها:27
- عدد الفاعلين المعنيين الذين تم إشراكهم:18
- نسبة تقدم تطوير النظام المعلوماتي الصحي:60

الالتزام 9: إحداث بو ابة وطنية للنزاهة

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
الإشكالية المطروحة	انخرط المغرب في مجموعة من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، إلا أن التواصل بخصوصها والمعلومات المتعلقة بها يبقى محدودا جدا. ذلك أنه، يبقى من الصعب الحصول على معلومات مجمعة تتعلق بهذا الموضوع في بوابة مخصصة لذلك. وهو ما يترتب عنه صعوبة في تحقيق المشاركة المواطنة وانخراط المواطنين في السياسات العمومية الفعالة وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة.
الحل المقترح	تقترح الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من خلال هذا المشروع إنشاء بوابة وطنية للنزاهة. ويتماشى هذا الالتزام بشكل خاص مع المحور الثالث من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2025 المتعلق " بالشفافية والحصول على المعلومات". هذا، وسيمكن هذا الالتزام من تطوير الجهود المبذولة لتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية عن طريق تمكين المواطنين من الحصول على تقارير ودراسات ومعلومات متعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد والاطلاع على مجهودات الهيئة الوطنية وشركائها في هذا المجال. كما ستتيح هذه البوابة إمكانية إبداء الرأي والاقتراحات الهادفة إلى تطوير محتواها وأيضا منصة لتوجيه المواطنين لوضع شكاياتهم المتعلقة بالرشوة والفساد. وستتضمن هذه البوابة مجموعة من الفضاءات نذكر من بينها: • فضاء مخصص للوثائق (النصوص القانونية، الدلائل، لمساطر والإجراءات الإدارية، التقارير، الدراسات، الاتفاقيات ...) ؛ • فضاء مخصص للإحصائيات الوطنية والدولية الصادرة عن الهيئة الوطنية أو شركائها في المجال؛ • فضاء مخصص للشكايات؛ • فضاء للتواصل؛ • فضاء الخدمات عن بعد تضم مكتبة إلكترونية وفضاء للتكوينات عن بعد ؛ • فضاء مخصص للصحافة...
النتيجة المنتظرة	• تزويد متصفحي الموقع بالتقارير والدراسات والمعلومات المتعلقة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد؛ • التوصل باقتراحات مستعملي الموقع ودراستها والرد عليها بهدف تطوير المحتوى العلمي للبوابة الإلكترونية؛ • توجيه متصفحي الموقع من أجل الاطلاع على منصات أخرى من أجل الحصول على معلومات في هذا المجال؛ • توجيه متصفحي الموقع من أجل وضع شكاياتهم المتعلقة بالرشوة والفساد؛ • تعزيز التواصل بشأن الإنجازات سواء تلك التي تقوم بها الهيئة الوطنية أو شركائها في مجال النزاهة ومحاربة الفساد.

النشاط 1: وضع تصميم للبوابة بشراكة مع أهم الفاعلين في هذا المجال	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• المصادقة على التصميم • تحديد الشركاء الرئيسيين
النشاط 2: تحديد محتوى البوابة والخدمات المزمع تقديمها عبرها بتنسيق مع شركاء الهيئة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• المصادقة على المحتوى • تحديد أولي لمحتوى البوابة مع التعريف بمصادر المعلومات الداخلية والمعلومات المتعلقة بالشركاء.
النشاط 3: تطوير البوابة الوطنية للنزاهة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• ابرام صفقة المشروع وتنظيم 6 حصص عمل لتأطير المشروع. • إنجاز تحليل وطني و بنشمارك دولي للبوابات التي تتناول موضوع النزاهة. اهتم التحليل الوطني ب 29 بوابة بينما خص البنشمارك 19 بوابة أجنبية. • إثراء هيكل محتويات البوابة. • تحديد 23 طرفا معنيا بتزويد البوابة بالمحتوى موزعون على الشكل التالي: 11 قطاعا حكوميا، 7 مؤسسات دستورية وسلطات قضائية و 5 ممثلين عن القطاع الخاص و المجتمع المدني. • صياغة بنيات الحكامة المتعلقة بتدبير محتوى البوابة.

	• وضع نظام حكامة البوابة. • تصميم مسطرة نشر محتوى البوابة. • تنظيم يوم مخصص لتقديم المشروع لفائدة ممثلي الشركاء الأساسيين الذين تم تحديدهم كأطراف مزودة لمحتوى البوابة. • عقد 7 أوراش عمل مخصصة لتحديد المحتوى الذي سيتم تقديمه من طرف الشركاء بحضور نقط الاتصال التي تمثلهم. • تنظيم 3 حصص عمل حول محتويات وخدمات البوابة مع نقط الاتصال المنتمية للشركاء الخارجيين للهيئة. • الشروع في جمع محتوى البوابة. • إعداد والمصادقة على الهوية المرئية للبوابة. • الشروع في تصميم وتحسين صفحات البوابة. • تنزيل القاعدة التقنية للبوابة. • التطوير الجزئي للجهة الخلفية للبوابة.
النشاط 4: إعداد دلائل من أجل تحيين البو ابة وتنظيم حصص تكوينية لصالح شركاء الهيئة في المشروع والمتمثلين أساسا في كل من القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والإعلام ومنظمات المجتمع المدني	
• لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• و ضع العناصر الرئيسية للميثاق التحريري للبوابة.
النشاط 5:الإطلاق الرسمي للبو ابة الوطنية للنزاهة والتواصل بشأنها	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 9:

- عدد المؤسسات المساهمة في بوابة النزاهة: 23

الالتزام 10: تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وكالة التنمية الرقمية
الإشكالية المطروحة	يمكن للمؤسسات العمومية في عصر التحول الرقمي، الاستفادة من عدة فرص ومزايا تتيحها البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة. فقد خلقت البيانات الضخمة، خلال السنوات الأخيرة، تغييرات عميقة سواء على المستوى الاقتصادي أو على مستوى القطاع العمومي حيث يمكن للفاعلين المعنيين، باستخدام هذه البيانات، من إدارة العوامل السياقية التي يواجهونها، بشكل أفضل. كما يمكن كذلك للتحول الرقمي باستخدام البيانات الضخمة، من توفير وسيلة إضافية لأي مؤسسة عمومية أو خاصة لضمان قدر أكبر من الأداء والقدرة التنافسية. ولقد أثبتت عدة تقارير ودراسات أن الأنشطة المتعلقة بالبيانات المفتوحة، تتضاعف عبر العالم، خلال السنوات الأخيرة، بحيث تعمل المؤسسات العمومية على نشر مجموعات البيانات المفتوحة، وإنشاء بوابات إلكترونية، وتنظيم مسابقات/ جوائز، إلخ. ولقد ساهم توظيف البيانات الضخمة في بعض البلدان في تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة. على الصعيد الوطني، فقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات من أجل تطوير البيانات المفتوحة، نذكر منها على الخصوص: ● إطلاق البوابة الالكترونية للبيانات المفتوحة منذ سنة 2011 www.data.gov.ma، ● انضمام المغرب إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2018، ● إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات (سنة 2018)، ● إحداث لجنة الحق في الحصول على المعلومة (سنة 2019)، ● إحداث لجنة قيادة خاصة بالبيانات المفتوحة (سنة 2019) مكلفة بالإشراف وتتبع تنفيذ هذا الورش على الصعيد الوطني. تتكون هذه اللجنة، التي تشرف وكالة التنمية الرقمية على تنسيق أشغالها، من مختلف المؤسسات والهيئات المعنية، ● إنجاز دراسة من طرف وكالة التنمية الرقمية بشراكة مع البنك الدولي وبتنسيق مع مختلف المؤسسات والهيئات المعنية (سنة 2020)، والتي خلصت إلى إعداد برنامج عمل وطني يهدف إلى تعزيز نشر المعطيات العمومية المفتوحة وإعادة استعمالها، ● تنظيم ورشات تحسيسية وتواصلية حول موضوع المعطيات المفتوحة لفائدة مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية (سنة 2020). ● لكن ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف الجهات المعنية، فإن النتائج المحصل عليها تبقى دون مستوى الطموحات المرجوة، وذلك بسبب عدد من الإكراهات المتعلقة خصوصا بالحكامة وتدبير البيانات وإعادة استعمالها، لاسيما فيما يتعلق ب: ● حكامة البيانات: غياب إطار قانوني يؤطر البيانات المفتوحة، إضافة إلى ضعف انخراط والتزام الفاعلين المعنيين،

	• إدارة البيانات: غياب معايير وطنية خاصة بالمعطيات المفتوحة، عدم وجود آليات التبادل البيني بين الإدارات العمومية، عدم وجود سجل وطني خاص بالبيانات (cartographie des données)، • نشر واستعمال البيانات: نقص في تمكين المواطنين من الولوج إلى البيانات المفتوحة الموجودة بحوزة الإدارات، قلة الوعي حول فوائد نشر واستعمال البيانات المفتوحة، نقص في استعمال واستغلال المعطيات المفتوحة التي توجد بحوزة الإدارات العمومية، عدم وجود رؤية واضحة حول حالات إعادة استعمال البيانات، محدودية الممارسات لإخفاء هوية البيانات، عدم انتشار ثقافة شفافية البيانات بالإدارات العمومية.
الحل المقترح	تسريع تنفيذ برنامج العمل الوطني السالف الذكر الخاص بنشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها. ينبني هذا البرنامج على عدة إجراءات، نذكر من بينها: • اعداد ونشر الدلائل المرجعية الضرورية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة • مواصلة تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية لفائدة الإدارات من أجل توعيتهم حول أهمية نشر المعطيات المفتوحة • مواصلة تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المقاولات وخصوصا المقاولات الناشئة، ولفائدة الجامعات والمجتمع المدني من أجل توعيتهم حول أهمية استعمال / إعادة استعمال المعطيات المفتوحة • تطوير (Refonte) البوابة الوطنية الموحدة الخاصة بنشر المعطيات المفتوحة • التنسيق ومواكبة الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تحيين وإغناء محتوى البوابة • وضع الإطار القانوني اللازم لتشجيع نشر المعطيات المفتوحة.
النتيجة المنتظرة	• الرفع من عدد البيانات المفتوحة المنشورة من طرف المؤسسات والهيئات المعنية؛ • تعزيز الشفافية والثقة بين الإدارة والمواطنين؛ • تشجيع البحث العلمي والابتكار؛ • تشجيع الاستثمار وريادة الأعمال؛ • تشجيع المشاركة المواطنة والمساهمة في الحوارات والمناقشات حول السياسة العمومية عن طريق البيانات والأدلة.

النشاط 1: تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية لفائدة الإدارات العمومية من أجل توعيتهم حول أهمية نشر المعطيات المفتوحة

- لم يشرع في تنفيذه 0%
- تطور محدود في الإنجاز (1-59%)
- ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%)
- منجز (90-100%)

الإجراءات المتخذة	• تنظيم ورشة تكوينية لفائدة مسؤولي المعطيات المفتوحة ومدبري المعطيات بمختلف الهيئات والمؤسسات العمومية المعنية. وقد شكلت هذه الورشة، الافتراضية، التي عرفت حضور 136 مشارك يمثلون الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، مناسبة من أجل التطرق ومناقشة العديد من المواضيع التقنية المتعلقة بالمعطيات المفتوحة، نذكر منها على الخصوص: • المعايير والربط البيني وآليات نشر المعطيات المفتوحة؛ • جرد المعطيات العمومية؛ • مراجع المعطيات العمومية؛ • منصات المعطيات المفتوحة؛ • تقييم جودة المعطيات المفتوحة. تنظيم ورشة تحسيسية وتواصلية عن بعد لفائدة كبار مسؤولي مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية. وقد شكلت هذه الورشة التي حضرها نحو 140 مشارك من مختلف الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية فرصة من أجل مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بالمعطيات المفتوحة ونذكر منها: • المفاهيم الأساسية للمعطيات المفتوحة؛ • السياسات والممارسات الدولية الفضلى المتعلقة بالمعطيات المفتوحة؛ • التحديات المتعلقة بتنفيذ سياسات المعطيات المفتوحة؛ • أمثلة لإعادة استخدام واستعمال المعطيات المفتوحة.
النشاط 2: إعداد ونشر الدلائل المرجعية الضرورية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تنظيم ورشات عمل لفائدة مجموعات العمل التالية : جرد المعطيات المفتوحة والمعايير التقنية والأنظمة المرجعية للمعطيات. وقد شكلت هذه الورشات فرصة لمناقشة الأدوات التقنية اللازمة لتطوير المعطيات المفتوحة على المستوى الوطني، حيث تم خلالها: • التذكير بالمبادئ الأساسية للمعطيات المفتوحة. • تقديم أمثلة دولية في مجال جرد المعطيات المفتوحة والمعايير التقنية والأنظمة المرجعية للمعطيات. • مناقشة وصياغة توصيات متعلقة بإطار ومنهجية لإنجاز جرد المعطيات المفتوحة، ودليل للمعايير التقنية ورخص المعطيات المفتوحة، وكذا الأنظمة المرجعية للمعطيات.

	وتجدر الإشارة إلى أن هذه الورشات عرفت مشاركة جميع أعضاء مجموعات العمل المعنيين، والذين ساهموا بقوة في مناقشات ورشات العمل الثلاث حول الوضع الحالي، والآفاق وكذا الخطوات الواجب اتخاذها لتسريع تطوير المعطيات المفتوحة على المستوى الوطني. • إحداث ثلاث فرق عمل موضوعاتية: 1) فريق العمل الخاص بجرد المعطيات، ومن بين مهامه : جرد لمصادر المعطيات العمومية مع قائمة الإدارات المسؤولة، ووسائل جمع وتحيين كل مجموعة معطيات؛ إعداد قائمة جرد المعطيات لفائدة جميع الإدارات وفقاً للمعايير الدولية؛ تدبير وصيانة جرد المعطيات. 2) فريق العمل الخاص بالمعايير التقنية، ومن بين مهامه : تحديد المعايير التقنية (شكل/ بنية المعطيات، المعطيات التعريفية، إلخ) التي يجب إعدادها لنشر المعطيات المفتوحة، وذلك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال؛ صياغة التوصيات المتعلقة بدرجة تفصيل المعطيات التي سيتم نشرها. 3) فريق العمل الخاص بالأنظمة المرجعية للمعطيات، ومن بين مهامه : تحديد الأنظمة المرجعية الأولوية التي يجب تطويرها (مراجع الأسماء الجغرافية، والعناوين، وتسميات الأنشطة، إلخ)؛ إعداد أنظمة مرجعية موحدة للمعطيات؛ تحيين، بطريقة دورية ومنتظمة، للأنظمة المرجعية الموحدة للمعطيات، تحديد مستوى قابلية تطبيق هذه الأنظمة المرجعية من قبل الإدارات. تم عقد أول اجتماعات لهذه الفرق التي على إثرها تم إعداد مشاريع مذكرات توضيحية حول المواضيع التي تخص هذه الفرق.
النشاط 3: تطوير البوابة الوطنية الموحدة لنشر المعطيات المفتوحة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تم إطلاق النسخة الجديدة للبوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة، وذلك يوم 13 دجنبر 2021. تهدف النسخة الجديدة للبوابة، والتي تم إعدادها باللغتين العربية والفرنسية، إلى تحقيق عدة أهداف، نذكر من بينها: تحسين تجربة المستخدم على البوابة؛ وتطوير البوابة كنقطة ولوج لجميع المعطيات المفتوحة المنشورة على الصعيد الوطني؛ والرفع من إعادة استخدام المعطيات العمومية وتحسين شفافية الإدارة؛ وإنشاء موارد جديدة للابتكار الاقتصادي والاجتماعي. كما تتميز النسخة الجديدة بزيادة ما يناهز 193% من عدد مجموعة المعطيات المنشورة و100% من الإدارات المنتجة للمعطيات.

	• تبعا للإطلاق الرسمي للبوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التواصلية الأولية، نذكر من بينها : - نشر بلاغ صحفي على مستوى عدة صحف إعلامية باللغتين العربية والفرنسية - إجراء مداخلات في بعض القنوات الإذاعية - إصدار منشور على الصفحة الرسمية لوكالة التنمية الرقمية على موقع التواصل LinkedIn - القيام بإحالات مرجعية للبوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة عل مستوى بوابات مختلف الشركاء - نشر كبسولة، عبر الصفحة الرسمية للوكالة LinkedIn، من أجل الترويج حول تطور البوابة الوطنية www.data.gov.ma من حيث نشر وتحيين مجموعة المعطيات ومزوديها.
النشاط 4: وضع الإطار القانوني اللازم لتشجيع تطوير المعطيات المفتوحة	
• لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	مسودة مرسوم متعلق بتشجيع المعطيات المفتوحة في طور الإعداد
النشاط 5: تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المقاولات من أجل توعيتهم حول أهمية استعمال / إعادة استعمال المعطيات المفتوحة	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تنظيم ورشة عمل حول البيانات المفتوحة لفائدة المقاولات الناشئة المسجلة لدى منصة startup hub التي تديرها وكالة التنمية الرقمية. تم خلال هذه الورشة، التي عرفت حضور أزيد من عشرين مشاركًا، تقديم ورش البيانات المفتوحة ومخطط العمل الوطني المتعلق به بالإضافة إلى عرض البوابة الوطنية www.data.gov.ma. • تنظيم لقاء تواصلي وتشاوري حول ورش المعطيات المفتوحة لفائدة المقاولات الناشئة المحتضنة لدى تكنوبارك الدار البيضاء والذي عرف مشاركة ما يناهز 30 مقاولة.

	• تنظيم لقاء تواصلي وتشاوري حول ورش المعطيات المفتوحة مع مهني القطاع الخاص (الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فدرالية تكنولوجية المعلومات والاتصالات وترحيل الخدمات، جمعية مستعملي الأنظمة المعلوماتية بالمغرب). • وقد شكلت هذه الورشات/ اللقاءات فرصة لاستقصاء آراء ومتطلبات هذه المقاولات ومهني القطاع الخاص بخصوص المعطيات المفتوحة التي يتعين نشرها على البوابة الوطنية.
النشاط 6: التنسيق ومواكبة الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تحيين وإغناء محتوى البوابة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تنظيم عدة اجتماعات مع مجموعة من الهيئات والمؤسسات العمومية من أجل مواكبتها في تحديد ونشر المعطيات المفتوحة على مستوى البوابة الوطنية www.data.gov.ma. عقب هذه الاجتماعات، انضمت هيئات عمومية جديدة إلى البوابة كمنتجي المعطيات المفتوحة. وبهذا، تحتوي البوابة حاليًا على 398 مجموعة معطيات (أي بزيادة 193%) مزودة من طرف 32 هيئة عمومية (أي بزيادة 100%). • مراسلة 240 هيئة ومؤسسة عمومية من أجل تعيين مسؤولي المعطيات المفتوحة ومدبري المعطيات، وكذا نشر وتحيين معطياتهم المفتوحة على البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة. • تنظيم اجتماعات ثنائية مع ما يقارب 60 مؤسسة وهيئة عمومية لتقديم ورش المعطيات المفتوحة ومناقشة سبل التعاون في هذا المجال. نتيجة لهذه الإجراءات، تم إلى حد الآن تعيين ما يزيد عن 130 مسؤول للمعطيات المفتوحة ومدبري المعطيات. أيضًا، قامت إلى حد الآن، 32مؤسسة بالانخراط في البوابة عن طريق نشر وتحيين مجموعات بياناتها (398 مجموعة معطيات). كما تم إعداد دليلين للإجراءات من طرف وكالة التنمية الرقمية الذين تمت مشاركتهما مع هذه الهيئات والمؤسسات لمواكبة مسؤولي المعطيات المفتوحة ومدبري المعطيات في مهامهم وأنشطتهم.

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 10:

- نسبة تقدم إعداد الدلائل المرجعية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة:40

- عدد المستفيدين من الدورات التكوينية بالإدارات العمومية:276
- عدد المقاولات المستفيدة من الحملات التحسيسية المنظمة:50
- نسبة تقدم تطوير البوابة الوطنية الموحدة الخاصة بنشر المعطيات المفتوحة:100
- نسبة تقدم وضع الإطار القانوني اللازم لتشجيع نشر المعطيات المفتوحة:15
- :عدد البيانات المفتوحة المنشورة على البوابة الوطنية : 398

الالتزام 11: النهوض بالمساواة ومشاركة النساء في الحياة العامة وتمكينهن اقتصاديا

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
الإشكالية المطروحة	• شكلت المكتسبات الدستورية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وما تلاها من إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، تراكمات انعكست إيجابيا على وضع المرأة المغربية، حيث ارتقى الاهتمام الفعلي بقضايا المساواة بين الجنسين ومحاربة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات إلى مستوى إدماجه في الدينامية الوطنية العامة المرتبطة بحقوق الإنسان بالمغرب وفي السياسات العمومية والبرامج لاسيما الخطط الحكومية للمساواة "إكرام 1" و "إكرام 2". • ورغم كل الجهود مازالت قضية النهوض بالمساواة بين الجنسين إحدى الاشكالات الاساسية داخل المجتمع، وتتجسد هذه الاشكالات في سياقات متنوعة تخص أساسا: • - المشاكل السوسيو-اقتصادية للمرأة (بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل 19% سنة 2019)، • - ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة (بلغت نسبة تمثيلية النساء في مجلس النواب 21% في الانتخابات الأخيرة لسنة 2016 و في المناصب العليا بالإدارة 17% سنة 2020)، • - الصور النمطية السائدة اتجاه المرأة (65% من النساء يعتقدن أن المرأة لا ينبغي لها أن تعمل إذا كان دخل الزوج كافيا لسد حاجيات الأسرة حسب دراسة منجزة سنة 2019)، • - الولوج إلى برامج التربية والتكوين (بلغت نسبة الأمية لدى النساء 44% حسب إحصائيات سنة 2018)، • - العنف ضد المرأة (بلغت نسبة النساء المعنفات 54% سنة 2019)، • - ضعف آليات التخطيط الاستراتيجي المبني على النوع خاصة على المستوى الترابي.
الحل المقترح	للإجابة عن هذ الإشكاليات، ستقوم وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، اعتمادا على مقاربة تشاركية شملت جميع الفاعلين والمتدخلين في المجال، من سلطات عمومية، ومؤسسات وطنية، وجماعات ترابية، وقطاع خاص، وجامعات، ومجتمع مدني وشركاء دوليين تقنيين وماليين، ب:

	- إطلاق مسار إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة تأخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم النهائي للخطة الحكومية الثانية للمساواة والمستجدات والاشكالات المطروحة وخاصة التي أنتجتها الجائحة. - تفعيل تدابير برنامج "مغرب التمكين" من خلال العمل على : 1/ المراجعة التشريعية والمؤسساتية (وضع كوطا للنساء والفتيات المقاولات للولوج للصفقات العمومية، تحديد كوطا لتمثيلية المرأة في مجالس إدارة الشركات، تحديد حصة لتمثيل المرأة في مجالات صنع القرار النقابي، توجيه ونقل الدعم المقدم من طرف برنامج تيسير إلى الأمهات) 2/ الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي (منح إعفاء ضريبي للمقاولات التي توفر العمل اللائق وتحقيق التكافؤ والمساوات بين الجنسين، إعفاء ضريبي للمقاولات التي تسغل النساء في وضعية إعاقة) 3/ تغيير التمثلات والصور النمطية (التواصل بشأن المقررات القضائية والأحكام الصادرة عن المحاكم لصالح النساء ضحايا التمييز في العمل). 4/ عقد اتفاقيات الشراكة مع مجالس الجهات والاقاليم من أجل تفعيل تدابير برنامج مغرب التمكين على المستوى الترابي 5/ تحديد كوطا للفتيات في التخصصات التقنية داخل مؤسسات التكوين المهني - إحداث 20 مركز متعدد التخصصات للنساء ليصل إجمالي المراكز المحدثة على مستوى التراب الوطني 85 مركز - إطلاق خطة جهوية للمساواة على مستوى جهة الرباط سلا كجهة نموذجية في أفق تعميمها على باقي الجهات - مواكبة الجماعات الترابية لإدراج التخطيط المبني على النوع في المخططات الجهوية للتنمية للفترة 2021-2026
النتيجة المنتظرة	• التوفر على النسخة الثالثة للخطة الحكومية للمساواة. • الرفع من نسبة ولوج النساء والفتيات المقاولات للصفقات العمومية، • الرفع من نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة الشركات وفي مجالات صنع القرار النقابي، • توجيه ونقل الدعم المقدم من طرف برنامج تيسير إلى الأمهات، • الرفع من نسبة تشغيل النساء بصفة عامة والنساء في وضعية إعاقة بصفة خاصة، • المساهمة في تغيير التمثلات والصور النمطية والحد من مظاهر التمييز داخل مقرات العمل، • الرفع من نسبة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية على المستوى الترابي، • الرفع من نسبة الفتيات في التخصصات التقنية داخل مؤسسات التكوين المهني، • إدراج التخطيط المبني على النوع في المخططات الجهوية للتنمية، • دعم ومواكبة النساء ضحايا العنف.

النشاط 1: إحداث 20 مركز متعدد التخصصات للنساء	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• فيما يخص تحسين خدمات الاستقبال والاستماع والإيواء والمواكبة للنساء ضحايا العنف والعمل على تعميمها على المستوى الترابي، عملت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في إطار استراتيجيتها في مجال التكفل وبشراكة مع مؤسسة التعاون الوطني على توفير خدمات الإيواء للنساء في وضعية صعبة عبر توفير 63 مركزا يمكنه استقبال النساء في وضعية عنف على المستوى الجهوي والمحلي ومد الفاعلين المؤسساتيين بلائحة هذه المراكز، ويتعلق الأمر بـ: • فضاءات إيواء النساء في وضعية الشارع؛ • مراكز النساء في وضعية صعبة؛ • الفضاءات متعددة الوظائف للنساء. • ولتحقيق عنصر الفعالية، تم وضع خارطة مجالية للفضاءات المتعددة الوظائف همت كل جهات المملكة بما فيها المناطق القروية بهدف توفير خدمات الاستقبال والإنصات والإيواء المؤقت والإرشاد القانوني وضمان المواكبة الصحية والنفسية والاجتماعية لهذه الفئة، كما تم إصدار دفتر تحملات جديد خاص بالفضاءات وذلك في إطار تفعيل القانون 65.15 وانسجاما مع المعايير الدولية المتعارف عليها بخصوص إحداث مؤسسات التكفل بالغير. • تم إحداث 65 فضاء متعدد الوظائف لفائدة النساء ضحايا العنف خلال سنة 2021 مع احترام المعايير المعمول بها وطنيا للاستجابة لحاجيات وانتظارات المستفيدات من خدماتها، وبمجرد دخول القانون 65.15 حيز التنفيذ سيتم الوقوف على مدى ملائمة هذه الفضاءات للمعايير الجديدة، التي وردت في هذا القانون وفي نصوصه التنظيمية. -كما تم توقيع 44 اتفاقية شراكة مع الجمعيات المسيرة لهذه المراكز برسم دجنبر 2021.
النشاط 2: تفعيل تدابيربرنامج "مغرب التمكين" للفترة 2021- 2023	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%)	

● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• **01 مارس 2021 - 01 يوليو 2023** ينسجم البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 "مغرب التمكين" مع المقتضيات الدستورية والالتزامات الحكومية وأهداف التنمية المستدامة ومختلف الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، ويروم هذا البرنامج تعزيز الإطار المؤسساتي وتعزيز الفرص الاقتصادية لفائدة النساء. وقد تم بلورة البرنامج باعتماد مقاربة تشاركية شملت جميع الفاعلين والمتدخلين في المجال، من سلطات عمومية، مؤسسات وطنية، جماعات ترابية، قطاع خاص، جامعات، مجتمع مدني، وشركاء دوليين تقنيين وماليين، وامتدت سلسلة **المشاورات** من شتنبر 2019إلى فبراير 2020. كما استند البرنامج في سياق بلورته على الالتقائية والتدبير القائم على النتائج. قد أفرد البرنامج الحكومي التزاما خاصا بالتمكين الاقتصادي للنساء من خلال رفع نسبة نشاط النساء إلى 30 بالمائة بحلول سنة 2026، في انسجام مع مخرجات النموذج التنموي. • تعمل الوزارة حاليا على تحيين برنامج "مغرب التمكين" لملائمته مع الالتزام الحكومي الذي حدد رفع نسبة معدل نشاط النساء إلى 30 بالمائة في أفق سنة 2026 بدل سنة 2030، وملائمته كذلك مع النموذج التنموي للملكة. • أصدر رئيس الحكومة منشورا يوم 10 مارس 2022 يدعو القطاعات الحكومية إلى إدراج تدابير برنامج مغرب التمكين في البرامج القطاعية. • تم توظيف خبرة من اجل وضع مخطط عمل وتحديد الميزانية المتعلقة بالتدابير ذات الاولوية بالإضافة إلى خطة تمويلية. فيما يخص التواصل حول البرنامج فقد تم: • تقديم البرنامج في مراكش في مارس 2021 • تقديم البرنامج في مدينة بني ملال في أبريل 2021 بالإضافة إلى مشاركة وتقاسم البرنامج في العديد من الندوات والفعاليات العلمية وفي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء في مارس 2021
النشاط 3: تقييم الخطة الحكومية الثانية للمساواة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	

الإجراءات المتخذة	• أطلقت الوزارة خلال شهر ماي 2021، مسار تقييم الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" للفترة 2017/2021 بهدف التقييم الخارجي للخطة للوقوف على مدى تحقيق النتائج وفقا للمؤشرات المحددة في الخطة "إكرام 2"، وملائمة برنامج العمل القطاعية لتنزيل أهداف وإجراءات الخطة، بالإضافة إلى تحديد الصعوبات والتحديات المرتبطة بتنزيل إجراءاتها ودراسة اثار الظرفية المرتبطة بجائحة كوفيد 19 على تنفيذ وتحقيق النتائج المنتظرة. وتمحورت المقاربة المعتمدة لتقييم الخطة على إشراك جميع الفاعلين من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية ورئاسة النيابة العامة وجمعيات المجتمع المدني وجامعات، وتميزت بتنظيم العديد من اللقاءات والدورات التكوينية بصفة منتظمة منذ إطلاق هذا المسار قصد تمكين المتدخلين من التوفر على المعارف وأدوات التقييم المعتمدة، من بينها: • تنظيم دورة تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة التقنية لتتبع تنفيذ الحكومية للمساواة؛ • تقديم منهجية التقييم المعتمدة من طرف الخبيرة لفائدة أعضاء اللجنة التقنية المكلفة بتتبع الخطة؛ • تنظيم ورشات حول الحكامة الجيدة للخطة والتخطيط الاستراتيجي في مجال المساواة؛ • تنظيم 3 ورشات من أجل إعداد مشروع ميثاق عمل اللجنة التقنية؛ • تنظيم ورشات تشاورية موسعة حول تقييم الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" مع جميع الفاعلين المعنيين. تم إعداد التقرير النهائي والوزارة بصدد إعداد لقاءات تقاسم نتائج التقييم النهائي
النشاط 4: تنزيل الخطة الجهوية للمساواة لجهة الرباط سلا القنيطرة	
• لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تم تحويل مبلغ الدعم إلى تمويل إنجاز برنامج التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة في إطار اتفاقية شراكة مع جهة الرباط- سلا- القنيطرة
النشاط 5: إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة	
• لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%)	

● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	في إطار برنامج الدعم التقني للاتحاد الاوروبي، تنكب الوزارة حاليا على إعداد اولويات سياسة مندمجة لفعلية المساواة والنوع والمناصفة، وقد تم في هذا الإطار: - إعداد مشروع إطارات مرجعية لتوظيف خبرة لإعداد هذه السياسة - مصادقة المجلس الحكومي يوم 9 يونيو 2022 على المرسوم رقم 2.22.194 المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
النشاط 6: مواكبة الجماعات الترابية لإدراج التخطيط المبني على النوع في المخططات الجهوية للتنمية للفترة 2021-2026	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	هذا الإجراء مبرمج في إطار برنامج الدعم التقني الذي تم إطلاقه في إطار برنامج الدعم للاتحاد الأوروبي لإعداد سياسة وطنية جديدة لفعلية المساواة والنوع تمت المصادقة على برنامج عمل الدعم التقني للاتحاد الأوروبي الذي يتضمن هذا الالتزام بتاريخ 12 أبريل 2022

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 11:

- نسبة تنزيل إجراءات مغرب التمكين المبرمجة في الفترة 2021-2023 : 10%
- عدد الاتفاقيات المجالية المبرمة في مجال التمكين الاقتصادي : 12
- عدد مراكز التخصصات للنساء المحدثة : 65

الالتزام 12: تعزيز الولوج إلى المعلومات للأشخاص في وضعية إعاقة

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
الإشكالية المطروحة	تبذل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة مجهودات كبرى، كآلية وطنية للتنسيق وتقديم مشاريع وبرامج تحسين أوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، لكن الخدمات المقدمة للأشخاص في وضعية إعاقة لا زالت تعاني من بعض أوجه القصور، لا سيما فيما يخص الولوج إلى المعلومات. وذلك راجع لعدة عوامل من أهمها: ● عدم توفر الترجمة إلى لغة الإشارة في بعض الوسائط التواصلية، فبالرغم من تعبئة كافة الموارد خلال جائحة كورونا من خلال العمل على ترجمة كافة الوسائط التواصلية المتعلقة بالتوعية بالتدابير الوقائية إلى لغة الإشارة، إلا أن بعض الانتاجات السمعية البصرية لا زالت غير ولوجة بالنسبة للأشخاص ذوي إعاقة سمعية، ● صعوبة الوصول إلى المعلومات بالمواقع الالكترونية المؤسساتية والتي تعتبر مهما في العديد من جوانب الحياة كالتعليم والتوظيف والإدارة والتجارة والرعاية الصحية والترفيه وأكثر من ذلك. فمن الضروري أن تكون هاته المواقع الإلكترونية متاحة لتوفير تكافؤ الولوج وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة.
الحل المقترح	● اعتماد الترجمة إلى لغة الإشارة في كل الإنتاجات السمعية البصرية للوزارة؛ ● إشراك جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الإعاقة عند إعداد الحملات التواصلية للوزارة؛ ● إعداد دليل مرجعي لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المواقع الالكترونية المؤسساتية بإشراك جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الإعاقة وتقاسمه مع الإدارات والمؤسسات المعنية.
النتيجة المنتظرة	● تسهيل متابعة الانتاجات السمعية البصرية للوزارة بالنسبة للأشخاص ذوي إعاقة سمعية؛ ● تحسين جودة الحملات التحسيسية وجعلها في مستوى تطلعات الأشخاص في وضعية إعاقة، ● توفر دليل مرجعي بخصوص الولوج للمواقع الالكترونية المؤسساتية بالنسبة للأشخاص في وضعية اعاقة في أفق تنزيله على مستوى الإدارات والمؤسسات المعنية.
النشاط 1: تنظيم لقاءات تشاورية مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالإعاقة حول الحملة التحسيسية لسنة 2022	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	

الإجراءات المتخذة	• تم استدعاء وعقد لقاءات مع بعض الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة لعر ض الصيغة الأولية للشريط الإعلاني • تم تسجيل ملاحظات وتعليقات المشاركين؛ • تقاسمها مع فريق الإنتاج لإدماجها في الشريط.

النشاط 2: ترجمة الإنتاجات السمعية البصرية للوزارة إلى لغة الإشارة في الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023

- لم يشرع في تنفيذه 0%
- ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%)
- تطور مهم في الإنجاز (60-90%)
- منجز (90-100%)

الإجراءات المتخذة	**<u>مجال الإعاقة:</u>** 1- تم ترجمة شريط فيديو حول "تعميم العمل بمنصة خدماتي لطلب وسحب شهادة الإعاقة إلى لغة الإشارة، وهو فيلم توضيحي يشرح كيفية طلب وسحب شهادة الإعاقة من المنصة الإليكترونية التي أنشأتها وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة. 2-اعتماد لغة الإشارة خلال: -حفل إطلاق جائزة الرواق الولوج والدامج ضمن فعاليات الدورة 27 للمعرض الدولي للنشر والكتاب؛ -حفل الإعلان عن جائزة الرواق الولوج في المعرض الدولي للنشر والكتاب في دورته ال 27 **<u>مجال المرأة:</u>** تم ترجمة إلى لغة الإشارة: -إعلان جائزة تميز للمرأة المغربية؛ -حملة محاربة العنف ضد النساء؛ -حملة تحسيسية لمحاربة العنف ضد النساء. -اعتماد لغة الإشارة خلال: -حفل تتويج الفائزين بجائزة "تميز للمرأة المغربية" في الدورة السادسة2021 -حفل إطلاق جائزة تميز للمرأة المغربية في دورتها السابعة لسنة 2022

النشاط 3:بلورة إطار مرجعي حول ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المو اقع الإلكترونية

● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	الحصول على الترخيص بإبرام الصفقة (تبعا لمنشور رئيس الحكومة رقم 2020/14) المتعلقة بإنجاز دراسة لإعداد مرجع وطني للولوجيات الرقمية لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المواقع الإلكترونية المؤسساتية إعداد طلب عروض مفتوح لأجل: إعداد دليل مرجعي وطني لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المواقع الالكترونية المؤسساتية.
النشاط 4:اعتماد مخرجات اللقاءات التشاورية عند الصياغة النهائية للحملة التحسيسية 2022	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
النشاط 5: إنجاز تشخيص أولي مع القطاعات الوزارية والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة حول ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المو اقع الإلكترونية	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
النشاط 6: تنظيم لقاءات تشاورية مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالإعاقة حول الحملة التحسيسية لسنة 2023	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
النشاط 7: إعداد الدليل المرجعي لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المو اقع الالكترونية	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%)	

● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 8: النشر والتواصل حول الدليل المرجعي
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)

الالتزام 13: تحسين جودة الخدمات العمومية في مجال حماية الطفولة

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
الإشكالية المطروحة	● تقتضي حماية الأطفال ضد الإساءة والعنف والاستغلال والإهمال تدخل مجموعة من المصالح العمومية، حسب احتياجات كل حالة على حدى، في مجالات: ● الرصد وتلقي الشكايات، ● المساعدة الفورية في حالة الاستعجال الطبي والاجتماعي، ● التبليغ لدى السلطات القضائية عند الحاجة، ● تقييم الوضعية الاجتماعية للطفل والأسرة، ● المواكبة الطبية والنفسية والاجتماعية والإدماج التربوي والاجتماعي، ● تتبع وتقييم تطور وضعية الطفل وتوفير المعلومات وإعداد التقارير. وقد أبانت التجربة الميدانية عن وجود تفاوتات بين المجالات الترابية في توفير منظومة متكاملة من الخدمات، ووجود نقص في تنسيق الخدمات والبرامج بين المتدخلين ونقص في الموارد البشرية المؤهلة، كما أبانت عن تزايد الحاجة لمجموعة من الأليات والأدوات التي تسهل التنسيق وتبادل المعلومات بين المتدخلين المعنيين على المستوى الترابي.

الحل المقترح	ستعمل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة بثمانية (8) أقاليم نموذجية، وذلك في أفق تعميمها بعد تقييم التجربة النموذجية لتشمل جميع أقاليم المملكة. وتعتبر الأجهزة الترابية مدخلا أساسيا لتعزيز منظومة الحماية، وذلك من خلال تحقيق الالتقائية بين الخدمات القضائية والطبية والنفسية والاجتماعية والتربوية والتتبع والتقييم، وفق بروتوكول موحد يحدد مدار الحماية، وسلة الخدمات الخاصة بكل مرحلة من مراحل الحماية، وأدوار ومسؤوليات المصالح العمومية المعنية، وإجراءات إحالة الأطفال حسب خريطة الفاعلين والمؤسسات. وفي هذا الإطار، سيتم على مستوى الأقاليم النموذجية، القيام بما يلي: - إحداث لجن إقليمية لحماية الطفولة تضم في عضويتها ممثلين عن المصالح اللاممركزة للقطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات الخاضعة لوصايتها مع إمكانية مشاركة ممثلي السلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمجتمع المدني في أشغالها - وضع مراكز المواكبة لحماية الطفولة وفق دفتر تحملات تعده الوزارة في هذا الشأن يحدد مهام ووظائف المركز، ومواصفات وتخصصات الموارد البشرية، ومواصفات ومعايير البناية - تطوير منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية ومواكبة الفاعلين الترابيين المعنيين لتوظيفها - إعداد وتنفيذ برنامج للتكوين في مجال حماية الطفولة لفائدة الفاعلين المعنيين على مستوى الأقاليم المستهدفة - الإعداد التشاركي لأدوات قيادة الأجهزة الترابية وتحقيق الالتقائية بين التدخلات المتعددة القطاعات ومواكبة الفاعلين الترابيين المعنيين لتوظيفها، ويتعلق الأمر ب: • دليل تشخيص هياكل وخدمات حماية الطفولة على مستوى الأقاليم • دليل إعداد خطط العمل الإقليمية لحماية الطفولة • مدار حماية الطفولة • بروتوكول إطار لحماية الطفولة • مرجع وطني موحد لتقييم وضعيات الخطر في مجال حماية الطفولة
النتيجة المنتظرة	• أقاليم نموذجية تتوفر على: • هياكل وأليات تنسيق برامج وخدمات حماية الطفولة حسب الاحتياجات الترابية • موارد بشرية مؤهلة ومتخصصة لتقديم المساعدة الاجتماعية للأطفال في حاجة للحماية وأسرهم • هياكل وخدمات للقرب متكاملة وفعالة في مجال حماية الطفولة • معلومات ومعطيات إحصائية محينة حول وضعية الطفولة في حاجة للحماية
النشاط 1: إحداث 8 لجن إقليمية لحماية الطفولة	
• لم يشرع في تنفيذه 0%	

● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ -تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	إحداث 7 لجن إقليمية لحماية الطفولة بكل من: طنجة، مكناس، سلا، الدار البيضاء أنفا، مراكش، أكادير، العيون
النشاط 2:وضع مراكز المواكبة لحماية الطفولة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	يقتضي وضع مراكز المواكبة لحماية الطفولة، توفير بناية وموارد بشرية وتجهيزات. وعليه، فقد تم توفير بناية لسبعة مراكز بسبعة مدن وهي: طنجة، سلا، **مكناس**، أكادير، الدار البيضاء أنفا، مراكش والعيون. في حين تختلف نسبة توفير التجهيزات والموارد البشرية من مركز لآخر.
النشاط 3: الإعداد التشاركي لدليل تشخيص هياكل وخدمات حماية الطفولة على مستوى الأقاليم ومواكبة الفاعلين في استعماله	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● -تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	إعداد وثيقة التشخيص الذاتي لهياكل وخدمات حماية الطفولة على **الصعيد** الإقليمي. تم إعداد هذه الوثيقة بتشاور مع كافة المتدخلين المعنيين على مستوى عمالة سلا، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية، إضافة إلى المهنيين العاملين بمركز المواكبة لحماية الطفولة بسلا..
النشاط 4: الإعداد التشاركي لدليل إعداد مشاريع خطط العمل الإقليمية لحماية الطفولة ومواكبة الفاعلين في استعماله	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%)	

✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	وضع دليل إعداد خطط عمل إقليمية لحماية الطفولة. تم إعداد هذا الدليل بتشاور مع كافة المتدخلين المعنيين على مستوى عمالة طنجة- أصيلة، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية، إضافة إلى المهنيون العاملون بمركز المواكبة لحماية الطفولة بطنجة
النشاط 5: الإعداد التشاركي لمدار حماية الطفولة ومواكبة الفاعلين لتملكه	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	إعداد وثيقة مدار حماية الطفولة. تم إعداد هذه الوثيقة بتشاور مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، إضافة إلى السلطات القضائية ورئاسة النيابة العامة.
النشاط 6: الإعداد التشاركي لبروتوكول إطار لحماية الطفولة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	● إعداد عناصر بروتوكول إطار لحماية الطفولة. تم إعداد عناصر هذا البروتوكول بتشاور مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، إضافة إلى السلطات القضائية ورئاسة النيابة العامة. إعداد هذا البروتوكول لا زال في طور الانجاز.
النشاط 7: الإعداد التشاركي للمرجع الوطني الموحد لتقييم وضعيات الخطر في مجال حماية الطفولة وتكوين المهنيين في مراكز المواكبة لحماية الطفولة في استعماله	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%)	

✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• إعداد المرجع الوطني الموحد لتقييم وضعيات الخطر في مجال حماية الطفولة. تم إعداد هذا المرجع على مرحلتين: المرحلة الأولى تميزت بعقد ثلاث ورشات تشاورية، حضرها ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، إضافة إلى السلطات القضائية، والعاملين بمراكز المواكبة لحماية الطفولة بكل من سلا ومكناس. ثم المرحلة الثانية الخاصة بتجريب هذا المرجع بنفس المراكز. • تنظيم 4 دورات تكوينية حول المرجع الوطني الموحد لتقييم وضعيات الخطر في مجال حماية الطفولة. استفاد من هذا التكوين حضوريا المهنيون العاملون بمراكز المواكبة لحماية الطفولة، بمعدل 25 مشاركا في كل دورة. كما استفاد عن بعد المهنيون العاملون بوحدات وخلايا حماية الطفولة على مستوى مندوبيات التعاون الوطني، وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية للطفولة، وبمراكز استقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة، بمعدل 80 مشاركا في كل دورة.
النشاط 8: إعداد وتنفيذ برنامج للتكوين في مجال حماية الطفولة لفائدة الفاعلين المعنيين على مستوى الأقاليم المستهدفة	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تنظيم برنامج للتكوين في مجال حماية الطفولة، يتكون من 13 دورة تكوينية، تم تأطيرها من طرف خبراء مغاربة وأجانب. استهدف هذا البرنامج المهنيون العاملون بمراكز المواكبة لحماية الطفولة بسبعة أقاليم، وممثلون عن اللجنة الإقليمية لحماية الطفولة بطنجة، إضافة إلى بعض الجمعيات العاملة في مجال حماية الطفولة. عرف هذا البرنامج التكويني معدل مشاركة بلغ 80 مشاركا في كل دورة.
النشاط 9: تطوير منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• بهدف وضع منظومة معلوماتية لتتبع الطفل في مدار الحماية، تم القيام بما يلي: 1- إنجاز تشخيص للأنظمة المعلوماتية المتوفرة لدى الفاعلين في مجال حماية

	الطفولة على الصعيدين المركزي والترابي 2- إعداد دفاتر تحملات المنظومة المعلوماتية 3- تطوير النسخة التجريبية للمنظومة المعلوماتية 4- تجربة المنظومة المعلوماتية بمركز المواكبة لحماية الطفولة بسلا 5- إعداد تقرير حول المرحلة التجريبية يتضمن الملاحظات والاقتراحات المنبثقة عن المرحلة التجريبية • يتم العمل حاليا على إدراج نتائج المرحلة التجريبية في المنصة الرقمية للمنظومة المعلوماتية. ومن المنتظر الانتهاء من هذه المرحلة قبل نهاية سنة 2022.
النشاط 10: مواكبة الفاعلين الترابيين المعنيين لتوظيف المنظومة المعلوماتية المندمجة	
• لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تم تنظيم تكوين ميداني حول المنظومة المعلوماتية لفائدة فريق العاملين الاجتماعيين بمركز المواكبة لحماية الطفولة المعنيين بإطلاق المرحلة التجريبية للمنظومة المعلوماتية. تم أيضا تنظيم مجموعة من جلسات العمل مع الفريق المعني بتجريب المنظومة المعلوماتية بسلا، وقد امتدت جلسات العمل على مدى المرحلة التجريبية.

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 13:

- عدد اللجن الإقليمية المحدثة: 7
- عدد مراكز المواكبة المحدثة: 7
- نسبة تقدم تطوير المنظومة المعلوماتية المندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية:75
- عدد الدورات التكوينية المنجزة: 17
- عدد المستفيدين من الدورات التكوينية المنجزة:185
- عدد الأدوات المنجزة في مجال قيادة الأجهزة الترابية وتحقيق الالتقائية بين التدخلات المتعددة القطاعات المنجزة:4
- عدد الأطفال والأسر المستفيدين من خدمات الأجهزة الترابية لحماية الطفولة: 1449

الالتزام 14: نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة العدل
الإشكالية المطروحة	• صعوبة الولوج والبحث عن المعلومة القانونية خصوصا فيما يتعلق بالنصوص القانونية والمساطر القضائية؛ • صعوبة الحصول على المعلومات التي ينتجها المرفق القضائي خصوصا فيما يتعلق بالأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية؛ • صعوبة الحصول على المعطيات حول النجاعة القضائية؛ • محدودية آليات تقاسم المعارف والرؤى حول المواضيع ذات العلاقة بالمجالين القانوني والقضائي.
الحل المقترح	تطوير منصة معلوماتية لنشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية، تتكون من الأجزاء التالية: • جزء متعلق بنشر النصوص القانونية والمساطر القضائية على الخط سواء في صيغة الجريدة الرسمية أو على شكل نصوص معالجة مع إتاحة إمكانية تحميلها بالمجان؛ • جزء متعلق بنشر الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية عبر الخط وبالمجان، مع احترام تام لمبدأ حماية المعطيات الشخصية؛ • جزء متعلق بنشر المعطيات حول النجاعة القضائية، والذي سيسمح بتوفير إحصائيات في هذا المجال على شكل معطيات مفتوحة (Open Data)؛ • جزء يتيح للباحثين والمختصين ومزاولي المهن القانونية والقضائية إمكانية نشر مقالاتهم وأبحاثهم ودراساتهم عبر المنصة.
النتيجة المنتظرة	• تعزيز الشفافية وتكريس الحق في الحصول على المعلومة القانونية والقضائية وذلك بطريقة سريعة ومجانية؛ • تعميق المعرفة والوعي القانوني والقضائي من خلال نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية؛ • تشجيع البحث العلمي في مجال الدراسات القانونية والقضائية من خلال إنشاء "مكتبة افتراضية قانونية وقضائية" يتم إغناؤها باستمرار؛ • تشجيع الاستثمار من خلال توفير البيانات التي تتيح إمكانية فهم النظام القضائي المغربي؛ • تسهيل عملية تقاسم المعارف ذات الطابع القانوني والقضائي والممارسات الفضلى في المجال مع المهنيين والباحثين وعموم المواطنين.
النشاط 1: تطوير وحدة (module) خاصة بنشر النصوص القانونية والمساطر القضائية	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%)	

✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	بالنسبة للنصوص القانونية، قامت وزارة العدل بتطوير وحدة خاصة بهذا المشروع على مستوى كل من : 1 - النسخة الثانية لمنصة عدالة "https://adala.justice.gov.ma/resources/textes_juridiques" والتي تعتبر بمثابة البوابة القانونية للوزارة، 2- الموقع المؤسساتي للوزارة "https://justice.gov.ma" : تعنى الوحدة المدرجة ضمن هذه البوابة بنشر المستجدات فيما يخص مشاريع القوانين والتشريعات الصادرة حديثا. كما يتيح الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، من خلال قسم المكتبة الرقمية https://www.cspj.ma/bibliotheque/legislations ، الاطلاع على جميع النصوص القانونية المنشورة على منصة عدالة أما فيما يتعلق بالمساطر القضائية، فقد خصصت لها الوزارة وحدة كاملة ضمن أقسام البوابة المؤسساتية : "https://justice.gov.ma/procedures-judiciaires-category "
النشاط 2: تطوير وحدة خاصة بنشر الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تكلف المجلس الأعلى للسلطة القضائية بتطوير منصة خاصة بنشر الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية (https://juriscassation.cspj.ma/) مزودة بمحرك بحث يمكن من العثور على القرارات حسب الموضوع، الغرفة، رقم الملف أو رقم القرار. كما يحيل الموقع الرسمي لوزارة العدل، في نسخته الجديدة، زواره مباشرة على صفحة محرك البحث الخاص بالاجتهادات القضائية المطور ضمن أقسام البوابة الرسمية لمحكمة النقض.
النشاط 3: تطوير وحدة خاصة بنشر المقالات والدراسات والأبحاث القانونية	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%)	

✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تم تخصيص فرع تحت اسم "المصادر التوثيقية" ضمن مكونات القسم "المصادر" في النسخة الجديدة لمنصة عدالة، لنشر المقالات والدراسات والمؤلفات
النشاط 4: تطوير وحدة لنشر المعطيات المتعلقة بالنجاعة القضائية	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تطوير وحدة خاصة بنشر البيانات المفتوحة ووحدة فرعية "الوزارة في أرقام" ضمن أقسام النسخة الجديدة للبوابة المؤسساتية لوزارة العدل • تطوير ونشر 6 تقارير إحصائية من طرف فريق ذكاء الأعمال سيتم نشرها داخل هذه المنصة في أفق استخدامها من أجل تمكين المستعملين من الاطلاع على إحصائيات المحاكم وتحميلها على شكل ملفات xlsx كمعطيات مفتوحة.
النشاط 5: إدراج المحتوى الأولي المتعلق بالنصوص القانونية والمساطر القضائية	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تتيح الوحدة المطورة ضمن منصة عدالة، الاطلاع وتصفح أزيد من 12.833 نص قانوني مصنف حسب المواد : • المادة الدستورية • المادة المدنية • المادة الأسرية • المادة الكرائية • المادة العقارية • المادة الاجتماعية • المادة الجنائية • المادة التجارية • المادة الإدارية والمالية

	• التقاعد • المادة البيئية • المادة الصحية والطبية • المادة السمعية البصرية • مادة الأوقاف والشؤون الإسلامية • التنظيم القضائي • الأنظمة الأساسية • الوظيفة العمومية • المهن القانونية والقضائية • المهن • الغرف المهنية • الحريات العامة • هيئات حقوق الإنسان • هيئات النهوض بالتنمية البشرية • هيئات الحكامة الجيدة والتقنين • المادة البرلمانية • المادة الانتخابية • المؤسسات الاجتماعية • مادة التأمين • التنظيم الهيكلي لوزارة العدل • نصوص عامة • المادة التعليمية • المادة البحرية كما يتيح الموقع المؤسساتي لوزارة العدل، تصفح العشرات من مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية التي توجد في طور الدراسة من أجل المصادقة، منها تلك المحالة على البرلمان وأخرى محالة على الأمانة العامة للحكومة. كما يضم الموقع أيضا العشرات من النصوص القانونية والتنظيمية المنشورة خلال سنة 2022 ويوفر المجلس الأعلى للسلطة القضائية، من خلال مكتبته الرقمية، الولوج إلى جميع النصوص القانونية المتاحة على منصة عدالة أما فيما يتعلق بالمساطر القضائية، فقد تمت إضافة محتوى المساطر المدرجة في المواد التالية، وذلك على الوحدة المطورة لهذه الغاية بالموقع الرسمي لوزارة العدل : - القضاء المدني : قضاء الأسرة، الوسائل البديلة لحل المنازعات، قضاء مدني متنوع،

	- القضاء التجاري: المحاكم التجارية، السجل التجاري - القضاء الإداري : المحاكم الإدارية، - القضاء الجنائي، السجل العدلي، العفو، الإكراه البدني
النشاط 6: مواكبة إدراج المحتوى الأولي المتعلق بالأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية من طرف المحاكم	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• توفر الوحدة المطورة في هذا الإطار من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية (https://juriscassation.cspj.ma/) رصيدا من القرارات يبلغ 6,971 كما نشرت الوزارة على البوابة القانونية "عدالة" (https://adala.justice.gov.ma/resources/Jurisprudence) مجموعة من 970.1 اجتهادات قضائية صادرة عن كل من : محاكم الاستئناف التجارية، محاكم الاستئناف الإدارية، المحاكم الإدارية وكذا المتعلقة بالقضاء الاستعجالي للمحكمة الإدارية بالرباط, وتتيح المنصة أيضا الاطلاع على القرارات القضائية الخاصة بتطبيق مدونة الأسرة و القواعد القضائية والمتعلقة بقضايا محكمة الاستئناف بفاس.
النشاط 7: تنظيم دورات تكوينية لفائدة مستعملي المنصة بالمحاكم والإدارة المركزية	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
النشاط 8: إدراج المحتوى الأولي المتعلق بالمقالات والدراسات والأبحاث القانونية	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	قامت وزارة العدل بإعداد 39 مجموعة بيانات حول النشاط العام والمفصل للمحاكم خلال سنة 2021 وحول تطور نشاط المحاكم خلال السنوات الخمس الماضية. ويمكن الاطلاع على هذه البيانات :

	- من خلال قسمي "الوزارة/ الوزارة في أرقام" و"البيانات المفتوحة" على الموقع الرسمي للوزارة، - عبر البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة من خلال تصنيف " العدل". بالإضافة، توفر منصة عدالة عبر القسم الفرعي "مصادر توثيقية" مجموعة من الإحصائيات في هذا الشأن كما أصدر المجلس الأعلى للسلطة القضائية دورية حول النجاعة القضائية
النشاط 9: إطلاق المنصة والتواصل بشأنها	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تم إطلاق النسخة التجريبية للمنصات المشار إليها أعلاه، على هامش الدورة 27 للمعرض الدولي للكتاب

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 14:

- عدد الوحدات التي تم تطويرها:9
- عدد الوحدات التي تم إطلاقها:9
- عدد النصوص القانونية المنشورة:13782
- عدد الأحكام المنشورة:7118
- عدد القرارات المنشورة:7118
- عدد الاجتهادات القضائية المنشورة:7118
- عدد المقالات والأبحاث والدراسات المنشورة:80
- عدد الإحصائيات المنشورة بشكل مفتوح :39

الالتزام 15: التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الإلكترونية في التقاضي

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة العدل
الإشكالية المطروحة	عدم اللجوء إلى استعمال الوسائط الالكترونية في التقاضي والتبادل الإلكتروني للمعطيات القضائية نظرا لغياب نص قانوني يؤطرهذه العمليات، مما يطرح مجموعة من الإشكاليات لاسيما: • الارتباط الكبير بالسجلات والحاملات الورقية وما ينتج عن ذلك من صعوبة البحث والتخزين والعرضة للتلف أو الضياع • تعذر حضور بعض الأطراف للجلسات نتيجة لبعد المسافات عن المحكمة التي يروج بها الملف القضائي • صعوبة نقل بعض السجناء من المؤسسات السجنية إلى المحاكم وما يتطلب ذلك من موارد مالية وجهد كبيرين • بطء الإجراءات القضائية نتيجة لإشكالية التبليغ • بطء الإجراءات القضائية نتيجة لإلزامية التبادل الورقي للمقالات والمذكرات ومحاضر الضابطة القضائية • طول أمد إجراءات تنفيذ الإنابات القضائية الدولية • عدم مركزة السجلات العدلية الوطنية
الحل المقترح	يهدف هذا الالتزام إلى وضع إطار قانوني محدد يضبط القواعد الشكلية والموضوعية لإجراءات التقاضي وتبادل المعطيات القضائية باستعمال الوسائط الالكترونية، وذلك عبر: • تنظيم الإجراءات القانونية للمحاكة عن بعد وتحديد حالات اللجوء إليها والأطراف المستفيدة منها وشروطها، • تنظيم الإجراءات القانونية للتبادل الرقمي للمقالات والمذكرات ومحاضر الضابطة القضائية مع إمكانية تذييلها بتوقيع إلكتروني • تنظيم عملية التبليغ الإلكتروني • تنظيم إجراءات تنفيذ الإنابات القضائية الدولية • خلق قاعدة بيانات لمركزة السجلات العدلية الوطنية للأشخاص الذاتيين المغاربة والأجانب والأشخاص الاعتباريين وسيتم في هذا الإطار، التشاور مع جميع المتدخلين في منظومة العدالة من مجلس أعلى للسلطة القضائية، رئاسة النيابة العامة، جمعيات هيئات المحامين، المفوضون القضائيون،.. وسيتخذ هذا التشاور منحيين اثنين أولهما تقديم ملاحظات كتابية حول مسودة القانون، والثاني عقد اجتماعات ولقاءات مختلفة قصد تجويد مسودة مشروع القانون.
النتيجة المنتظرة	• تبني آلية جديدة للتقاضي تتميز بالانفتاح والفعالية • تعزيز الفعالية والنجاعة داخل المرفق القضائي • تخفيف العبء على جميع المتدخلين في منظومة العدالة

النشاط 1: التشاورمع جميع المتدخلين في منظومة العدالة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	● إعداد مسودة مشروع القانون المتعلق برقمنة الاجراءات القضائية من طرف لجنة تقنية متخصصة في المجال المدني والزجري بوزارة العدل. ● إحالة مسودة مشروع القانون على مجموعة من الفاعلين في منظومة العدالة من أجل إبداء الرأي، وهم: • المجلس الأعلى للسلطة القضائية • رئاسة النيابة العامة، • الجمعية المغربية للنساء القاضيات، • الوداديةالحسنية للقضاة، • نادي قضاة المغرب، • الهيئة الوطنية للمسؤولين الإداريين بوزارة العدل، • النقابة الوطنية للعدول، وتوصلت هذه الوزارة بناء على هذه المشاورات بما مجموعه 46 ملاحظة تهم جميع الجواب الشكلية والموضوعية لمسودة قانون استعمال الوسائط الالكترونية في المجال الجنائي. أما في الجانب المدني فقد توصلت وزارة العدل بما مجموعه 416 ملاحظة.
النشاط 2: إعداد مسودة مشروع القانون	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تمت صياغة مسودة مشروع القانون من طرف لجنة تقنية بوزارة العدل، ومن أجل العمل على تجويده، تم عقد اجتماعات دورية مع الفاعلين في منظومة العدالة من أجل صياغة نهائية لمسودة مشروع القانون، وبناء علبه تم عقد الاجتماعات التالية: ● اجتماع اللجنة المكلفة بدراسة الإطار القانوني لرقمنة الاجراءات القضائية والتي ضمت ممثلين عن: وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة

	العامة. ويهدف الاجتماع إلى تقديم الرؤية العامة لرقمنة المحاكم، ولمنهجية العمل المقررة لهذه اللجنة. • اجتماع ثان للجنة المكلفة بدراسة الإطار القانوني لرقمنة إجراءات التقاضي. يهدف الاجتماع إلى مناقشة المقتضيات المتعلقة برقمنة الاجراءات القضائية في الشقين الجنائي المدني والمصادقة على مسودة مشروع القانون وفق ما تم الاتفاق عليه بين جميع أعضاء اللجنة المذكورة. • اجتماع ثالث بوزارة العدل بحضور باقي شركائها المشار إليهم أعلاه وتم من خلاله تبني صيغة نهائية لمسودة مشروع القانون المتعلق برقمنة الاجراءات القضائية.
النشاط 3: إحالة مشروع القانون على باقي القطاعات الحكومية لإبداء الرأي	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تمت إحالة مشروع القانون على مجموعة من القطاعات الحكومية، وتوصلت هذه الوزارة بناء على ذلك بمجموعة من الملاحظات الكتابية الصادرة عن عدد من القطاعات الحكومية، و يتعلق الأمر بكل من : - وزارة الداخلية، - وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، - إدارة الدفاع الوطني. - إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة. - الوكالة القضائية للمملكة. - وكالة التنمية الرقمية.
النشاط 4: المصادقة على مشروع القانون من طرف الأمانة العامة للحكومة	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تمت إحالة الصيغة الجديدة من مشروع القانون على الأمانة العامة للحكومة لمباشرة المسطرة التشريعية

	• تمت إحالة مشروع القانون على الأمانة العامة للحكومة، وتم ترقيمه تحت عدد 27.21. وبعد تنصيب الحكومة الجديدة تم إرجاع المشروع المذكور لوزارة العدل وفق المسطرة المتبعة في هذا الإطار من أجل العمل على تحيين التوقيع
النشاط 5: المصادقة على مشروع القانون من طرف مجلس الحكومة	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 15:

- عدد عمليات التشاور المنجزة:10
- عدد الجلسات عن بعد:19139
- عدد المعتقلين المستفيدين:433323
- عدد الملفات المدروسة باستعمال الوسائط الإلكترونية:370067

الالتزام 16: تعزيز انخراط منتسبي العدالة في التحول الرقمي للعدالة

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة العدل
الإشكالية المطروحة	• ضعف ومحدودية الإقبال على البرمجيات والمنصات الإلكترونية التي أطلقتها الوزارة لفائدة الفاعلين في منظومة العدالة نظرا للهواجس المرتبطة بالحجية القانونية والأمن المعلومياتي، • صعوبة تبادل المعطيات والوثائق والتواصل مع المحاكم نظرا لاستمرار المعالجة اليدوية والورقية للإجراءات المعمول بها من طرف منتسبي العدالة (المحامون، العدول، الخبراء، المفوضون القضائيون،...)، • صعوبة اندماج المهن القانونية والقضائية في ورش التحول الرقمي نظرا للإشكاليات المرتبطة بالتكوين والتأهيل في مجال الرقمنة.
الحل المقترح	• نهج مقاربة تشاركية تهدف إلى تعزيز انخراط جميع الفاعلين في منظومة العدالة في ورش التحول الرقمي،

	• اعتماد مخطط تواصلي للتحسيس بأهمية وجدوى مشاريع التحول الرقمي وما يمكن أن تقدمه من إضافات نوعية للارتقاء بمنظومة العدالة من حيث ربح الوقت وتجويد الخدمات المقدمة، • إضفاء الطابع اللامادي على الإجراءات المتعلقة بالتبادل بين المحاكم ومنتسبي العدالة من خلال إحداث منصات إلكترونية تمكن المحامين، والعدول، والخبراء، والمفوضين القضائيين من التواصل والتعامل عن بعد مع المحاكم والتبادل اللامادي للمعلومات؛ • برمجة دورات تكوينية لفائدة مستعملي المنصات الإلكترونية المحدثة.
النتيجة المنتظرة	• توفير الجهد والوقت وتسهيل التواصل مع منتسبي العدالة، • توفير آليات لتعزيز شفافية تدبير الإجراءات المرتبطة بممارسة مهن منتسبي العدالة؛ • توفير آلية للمرتفقين لتتبع الإجراءات المرتبطة بمصالحهم التي يتولى منتسبو العدالة تنفيذها؛ • انخراط مكونات الإدارة القضائية في تحسين جودة خدمات العدالة وتعزيز النجاعة القضائية وتقليص آجال المساطر والاجراءات
النشاط 1: استكمال تطوير وحدات إضافية على مستوى منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين: ملفات التبليغ والتنفيذ	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تطوير وحدة طلبات التنفيذ • تطوير وحدة طلبات التبليغ • تطوير وحدة طلبات سحب نسخ الاحكام
النشاط 2: توقيع اتفاقيات شراكة مع هيئات المحامين	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• عرض خدمات منصة المحامي لفائدة ممثلي هيئات المحامين بحضور رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب • توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بالناضور • توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بالجديدة • توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بخريبكة

	• توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين ببني ملال • توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بتطوان • توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بأكادير-كلميم-العيون • توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بسطات • توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بالدار البيضاء • توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بوجدة • توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بمكناس • توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بآسفي • توقيع اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بالرباط
النشاط 3: تكوين المكونين حول منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تكوين المكونين بهيئة آسفي حول منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين • تكوين المكونين بهيئة الجديدة حول منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين • تكوين المكونين بهيئة وجدة حول منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين • تكوين المكونين بهيئة تطوان حول منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين • تكوين المكونين بهيئة الرباط حول منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين
النشاط 4: تعميم المنصة على كافة المحاكم والهيئات	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• عقد لقاء برئاسة وزير العدل لإطلاق خدمات رقمية جديدة بمنصة المحامي للتبادل الإلكتروني مع المحاكم • تقديم عرض حول مختلف الخدمات والامكانات التي تقدمها المنصة لتسهيل عمل المحامين برواق وزارة العدل خلال الدورة 27 من المعرض الدولي للنشر والكتاب

	• تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بتازة والمحكمة الابتدائية بتازة- قسم قضاء الأسرة • تفعيل منصة المحامي بمحكمة الاستئناف الإدارية بمراكش • تفعيل منصة المحامي بمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء ومحكمة الاستئناف التجارية بفاس ومحكمة الاستئناف التجارية بمراكش • **18 مايو 2022 - 18 مايو 2022** تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية ببني ملال وبالمحكمة الابتدائية ببني ملال- قسم قضاء الأسرة • **16 مايو 2022 - 16 مايو 2022** تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بالراشيدية • **25 أبريل 2022 - 25 أبريل 2022** تفعيل منصة المحامي بالمحكمة التجارية بفاس وبالمحكمة التجارية بمكناس وبالمحكمة التجارية بطنجة • **12 أبريل 2022 - 12 أبريل 2022** تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بخنيفرة وبالمحكمة الابتدائية بخنيفرة- قسم قضاء الأسرة • **27 يوليو 2021 - 27 يوليو 2021** تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بأكادير والمحكمة الابتدائية بإنزكان والمحكمة الابتدائية بإنزكان- قسم قضاء الأسرة • **26 يوليو 2021- 26 يوليو 2021** تفعيل منصة المحامي بمركز القاضي المقيم أولاد تايمة والمحكمة الابتدائية بطاطا • **29 يونيو 2021 -29 يونيو 2021** تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بسيدي بنور والمحكمة الابتدائية سيدي بنور- قسم قضاء الأسرة • **28 يونيو 2021 - 28 يونيو 2021** تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بالجديدة- قسم قضاء الأسرة والمحكمة الابتدائية بالجديدة • **17 يونيو 2021 - 17 يونيو 2021** تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الإدارية بوجدة والمحكمة الابتدائية بوجدة والمحكمة الابتدائية بوجدة - قسم قضاء الأسرة والمحكمة الإدارية بأكادير • **16 يونيو 2021 - 16 يونيو 2021** تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية ببركان والمحكمة الابتدائية ببركان - قسم قضاء الأسرة

	• تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بتاوريرت والمحكمة الابتدائية بتاوريرت - قسم قضاء الأسرة والمحكمة الابتدائية بجرسيف والمحكمة الابتدائية بجرسيف- قسم قضاء الأسرة والمحكمة الابتدائية لفجيج ببوعرفة • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بزاكورة والمحكمة الابتدائية بزاكورة - قسم قضاء الأسرة • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بشفشاون والمحكمة الابتدائية وزان • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بتطوان • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بتيفلت والمحكمة الابتدائية بالخميسات • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بتمارة والمحكمة الابتدائية بالرماني • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بالرباط - قسم قضاء الأسرة والمحكمة الابتدائية بالرباط والمحكمة الإدارية بالرباط • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بسلا- قسم قضاء الأسرة والمحكمة الابتدائية بسلا • المحكمة الابتدائية بتزنيت- قسم قضاء الأسرة والمحكمة الابتدائية بتيزنيت والمحكمة الابتدائية بكلميم والمحكمة الابتدائية كلميم - قسم قضاء الأسرة والمحكمة الابتدائية بطانطان والمحكمة الابتدائية بطانطان - قسم قضاء الأسرة • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية ببنسليمان • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بالفقيه بن صالح-قسم قضاء الأسرة والمحكمة الابتدائية بالفقيه بن صالح • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة التجارية بوجدة • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بتارودانت - قسم قضاء الأسرة والمحكمة الابتدائية بتارودانت • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بالمحمدية والمحكمة التجارية بأكادير • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بسيدي سليمان • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بآسفي والمحكمة الابتدائية بآسفي - قسم قضاء الأسرة والمحكمة التجارية بالرباط • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة التجارية بمراكش • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بأصيلة • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية الاجتماعية بالدار البيضاء والمحكمة الابتدائية بمراكش والمحكمة الابتدائيةبمراكش - قسم قضاء الأسرة • تفعيل منصة المحامي بالمحكمة الابتدائية بالقنيطرة والمحكمة التجارية بالدار البيضاء

النشاط 5: التشخيص وتحديد الحاجيات وتصميم النظام الخاص بمنصة التبادل الإلكتروني مع العدول
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)

الإجراءات المتخذة	التشخيص وتحديد الحاجيات وتصميم النظام الخاص بمنصة التبادل الإلكتروني مع العدول

النشاط 6: التشخيص وتحديد الحاجيات وتصميم النظام الخاص بمنصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 7: التشخيص وتحديد الحاجيات لمنصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 8: تصميم النظام الخاص بمنصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 9 : تطوير النظام المعلومياتي وتجريب منصة التبادل الإلكتروني مع العدول
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)

النشاط 10: تطوير النظام المعلومياتي وتجريب منصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 11: تطوير النظام المعلومياتي وتجريب منصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 12: تعميم منصة التبادل الإلكتروني مع العدول على كافة المحاكم
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 13: تعميم منصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء على كافة المحاكم
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 14: تعميم منصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين على كافة المحاكم
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)

أنشطة التواصل المنجزة لدعم تنفيذ الالتزام

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 16:

- عدد اتفاقيات الشراكة الموقعة مع نقابات المحامين وباقي الهيئات المهنية:12
- عدد اللقاءات التحسيسية والتواصلية المنظمة لفائدة الهيئات المهنية: 5
- عدد الوحدات التي تم تطويرها على مستوى المنصات الإلكترونية:22
- عدد المستفيدين من التكوين:761
- عدد حسابات المحامين التي تم إنشاؤها:1670

الالتزام 17: إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
الإشكالية المطروحة	يتجاوز عدد الجمعيات المؤسسة بالمغرب ما يزيد عن 200 ألف جمعية وباستثناء بعض الجمعيات التي تتاح لها فرصة تعزيز قدراتها وتكوين فرق عملها، فإن عدد كبير من الجمعيات تجد صعوبة في الولوج إلى برامج تقوية القدرات سواء في المجالات الأفقية أو المتخصصة كالتدبير الإداري والمالي أو الترافع أو التواصل أو المساهمة في السياسات العمومية، فضلا عن ذلك يحتاج النهوض بالعمل الجمعوي إلى توفير محتوى تكويني مبسط لفائدة الراغبين في تأسيس الجمعيات وتدبيرها.
الحل المقترح	إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد توفر محتوى تكوني عن بعد في عدة مواضيع مرتبطة بالمشاركة المواطنة والحياة الجمعوية. في مرحة أولى ستوفر البوابة محتوى تكويني يتعلق بالديمقراطية التشاركية الذي تم إعداده اعتمادا على التكوينات الحضورية التي تم تنظيمها لفائدة الفاعلين الجمعويين بمختلف جهات المملكة، في إطار تنفيذ الالتزام 16 لخطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة، وأخذا بعين الاعتبار لاقتراحات المستفيدين من هذه البرامج التكوينية. وسيتم إغناء محتوى البوابة تدريجيا بإضافة وحدات تكوينية أخرى تهم بالأساس المجالات التالية: - تسهيل ولوج الجمعيات للمجال السمعي البصري - مسطرة إحداث جمعية - التخطيط الاستراتيجي - التسيير الإداري والمالي - إدارة المشاريع - تقنيات الترافع كما ستوفر البوابة إمكانية الحصول على شهادة التكوين بعد اجتياز تقييم عبر نفس البوابة.

النتيجة المنتظرة	• توفر بوابة الكترونية وطنية تحتوي على مواد تكوينية مبسطة ومتاحة للعموم تساهم في تعزيز قدرات الفاعلين الجمعويين للإسهام في التنمية الشاملة والمستدامة.
النشاط 1: إعطاء الانطلاقة للبوابة مع وحدة تكوينية واحدة تهم الديموقراطية التشاركية	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تكوين في إدارة واستعمال البوابة • تكوين في بعض التطبيقات الخاصة بإنتاج محتوى تكويني عن بعد • إعداد وتجميع المادة التكوينية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية • تحويل المادة التكوينية الى محتوى تكويني يحترم معايير التعليم عن بعد • إدراج المادة التكوينية بالبوابة • تدقيق المحتوى ومراجعته • إطلاق البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد مع مادة تكوينية حول الديمقراطية التشاركية • الشروع في مراجعة المادة التكوينية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية نظرا لتعديل القوانين التنظيمية المتعلقة بالحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية وكذا الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع : - تعديل المحتويات وفق المقتضيات القانونية الجديدة؛ - مراجعة وتجويد بعض المحتويات (تعديل صور ومحتويات واعادة الاشتغال على التسجيل الصوتي). - الوحدات التكوينية التي تم تغييرها: مدخل إلى الديمقراطية التشاركية العرائض المقدمة إلى السلطات العمومية الملتمسات في مجال التشريع
النشاط 2: إعداد المحتوى المتعلق بتسهيل ولوج الجمعيات للمجال السمعي البصري ووضعه في منصة التكوين عن بعد	
• لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• إعداد محتوى المادة التكوينية المتعلقة باستراتيجية التواصل • اعداد التصور البيداغوجي للمادة التكوينية

	• تحويل المادة التكوينية الى محتوى تكويني يحترم معايير التعليم عن بعد (سكورم) • تدقيق السكورم وابداء الملاحظات حوله • ادراج الملاحظات في السكورم
النشاط 3: إضافة المادة التكوينية المتعلقة بتقنيات التر افع	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
النشاط 4: إضافة مواد تكوينية عرضانية متعلقة بالحياة الجمعوية (4 وحدات تكوينية)	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• فيما يخص مراحل انجاز تكوين المنظومة القانونية لتأسيس الجمعيات بالمغرب، تم: - إعداد محتوى المادة التكوينية - اعداد التصور البيداغوجي للمادة التكوينية - تحويل المادة التكوينية الى محتوى تكويني يحترم معايير التعليم عن بعد (سكورم) - تدقيق السكورم وابداء الملاحظات حوله

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 17:

- عدد الوحدات التكوينية المدرجة بالبوابة:1
- عدد مستعملي البوابة:137
- عدد الشواهد التي تم الحصول عليها:18

الالتزام 18: إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
الإشكالية المطروحة	• صعوبة الولوج للدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني وذلك لعدة أسباب من أهمها: • صعوبة الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالدعم الممنوح من طرف الدولة لفائدة الجمعيات (الإجراءات والمساطر للاستفادة من الدعم، إعلانات الدعوة للانخراط في مشاريع الشراكة، ...)؛ • غياب أليات لرصد عملية توزيع الدعم حسب كل جهة، وحسب نوعية المشاريع الممولة • غياب نص قانوني ملزم لاستعمال " بوابة شراكة " من أجل ضمان انخراط جميع الفاعلين الحكوميين المعنيين ببرامج التمويل العمومي الممنوح للجمعيات.
الحل المقترح	تطوير محتوى " بوابة شراكة "من أجل: • تسهيل الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالدعم الممنوح من طرف الدولة لفائدة الجمعيات؛ • نشر إعلانات الدعوة للانخراط في مشاريع الشراكة؛ • وضع خريطة لرصد عملية توزيع الدعم حسب كل جهة، وحسب نوع المشروع الذي يتم تمويله، ومعلومات للاتصال بالجمعيات المستفيدة. إضافة إلى اعتماد نص قانوني ملزم لاستعمال " بوابة شراكة " لضمان انخراط جميع الفاعلين العموميين المعنيين ببرامج التمويل العمومي الممنوح للجمعيات.
النتيجة المنتظرة	• تخليق الدعم العمومي الموجه للجمعيات؛ • تكريس الحق في الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالدعم العمومي الموجه للجمعيات ؛ • تكريس شفافية الولوج إلى هذا الدعم من خلال نشر المعطيات والمساطر المتعلقة بهذا الدعم.
النشاط 1: اعتماد مشاورات مع الفاعلين المعنيين بالتمويل العمومي الموجه للجمعيات	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تم عقد اجتماع يوم الاثنين 19 أبريل 2021 مع الفاعلين الجمعويين حول تطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات، وقد خصص لمدارسة مجموعة من النقاط: • طريقة تسجيل الممولون العموميون في البوابة؛

	• تمكين الممولين العموميين من حساب خاص بالمشرف مع إمكانية إضافة حسابات أخرى تحت إشرافه؛ • طريقة تسجيل الجمعيات: هل سيكون التسجيل إلزاميا لكل جمعية تريد/سبق لها الاستفادة من الدعم؟ كيف يمكن التسجيل على مرحلتين (مرحلة أولى لإغناء قاعدة البيانات ومرحلة ثانية لوضع طلب الحصول على الدعم)؟ وماذا لو لم تكن الجمعية مسجلة/لا تريد التسجيل في البوابة؟ • تدقيق الاستمارات المتعلقة بتسجيل الجمعية والممول العمومي والمشروع ونتائج طلبات العروض؛ • تصور الوزارة حول نزع الطابع المادي (dématérialisation) على عملية طلب عروض مشاريع الجمعيات؛ • بالإضافة إلى نقط أخرى مرتبطة بشكل ومضمون الصفحة الرئيسية. تم كذلك عقد اجتماع يوم الاثنين 9 أبريل 2021 مع القطاعات الحكومية حول تطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات، وقد خلص إلى مجموعة من المخرجات: • أن نجاح هذه البوابة رهين بمدى التزام الجهات الممولة بتعبئة المعطيات المتعلقة بالتمويل العمومي ضمن هذه البوابة؛ • أنه ليس هناك ما يمنع من تمويل مشروع واحد من قبل أكثر من جهة ممولة، سواء كانت داخلية أو خارجية؛ • ضرورة تحديد المجالات الرئيسية لمجال الدعم العمومي وإتاحة إمكانية إضافة المجالات الفرعية لتسهيل تحديد المؤشرات ودفع الجمعيات للتخصص ومراكمة الخبرة في مجالات محددة؛ • ضرورة نشر التقارير السنوية التي تهم الشراكة مع الجمعيات المدعمة من قبل الجهات الممولة؛ • التأكيد على إمكانية تمكين الجمعيات المسجلة بالبوابة الراغبة في الاستفادة من التمويل العمومي من رقم تسجيل بالبوابة مؤقت؛ • التأكيد على أن هذه البوابة لا تعتبر بمثابة قاعدة معطيات إلزامية لجميع للجمعيات، وإنما هي للجمعيات التي تسجل نفسها بشكل اختياري؛ • ضرورة إدراج الدعم المباشر للجمعيات في هذه البوابة، ودراسة إمكانية نشر المعطيات المتعلقة بأنواع الدعم الأخرى، من قبيل الدعم العيني؛ • نشر البرامج التوقعية للتمويل العمومي للجمعيات المبرمجة في ميزانية الجهات الممولة في بداية السنة المالية حتى تتمكن الجمعيات من إعداد مشاريعها؛ • اقتراح اعتماد اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغات الأخرى على الأقل في واجهة البوابة على أمل استعمالها في المضمون مستقبلا؛ • ضرورة اعتماد نص قانوني يلزم أشخاص القطاع العام بنشر معطياتها في هذه البوابة.

النشاط 2 : إعداد التصميم الجديد للبو ابة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	انطلاقا من مخرجات اللقاءات التشاورية مع جمعيات المجتمع المدني والقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، تم إعداد التصميم الجديد للبوابة، وذلك من خلال ما يلي: • الاتفاق على محتويات الصفحة الرئيسية وباقي الصفحات؛ • اعداد جميع الاستمارات التي سيتم وضعها بالبوابة؛ • اعداد النماذج المتعلقة بهذه الاستمارات؛ • تنظيم اجتماعات للمصادقة على النماذج المعدة.
النشاط 3: إعداد وإصدار مرسوم لرئيس الحكومة المتعلق بإلزامية استعمال البو ابة من طرف الفاعلين العموميين	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	في انتظار المصادقة على مشروع المرسوم من طرف رئيس الحكومة
النشاط 4: تطوير النسخة الجديدة للبو ابة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تم تطوير النسخة الجديدة للبوابة انطلاقا من العناصر التالية: • إنشاء فضاء لتسجيل الجمعيات بالبوابة؛ • إنشاء فضاء لتسجيل المؤسسات والقطاعات العمومية؛ • إحداث فضاء للترشيح الالكتروني بالنسبة للجمعيات؛ • خلق فضاء خاص إحداث المشاريع من طرف القطاعات؛ • إنشاء فضاء لتتبع الشراكات؛ • خلق فضاء خاص بالإحصائيات؛ • إتاحة إمكانية البحث داخل البوابة للجميع؛

	• العمل على إدماج معطيات البوابة القديمة في البوابة الجديد قيد التحيين؛ • العمل على اختبار البوابة.
النشاط 5: إعداد دلائل حول كيفية استعمال البو ابة من طرف الفاعلين العموميين والجمعيات	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
النشاط 6: التواصل والتنسيق مع الفاعلين العموميين من أجل الانخراط بالبو ابة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تم تقديم عرض بخصوص البوابة في صيغتها النهائية للفاعليين العموميين
النشاط 7: إطلاق البو ابة والتواصل بخصوصها وبالخدمات التي تقدمها	
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	

الالتزام 19: تعزيز المشاركة المواطنة عبروضع إطارقانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
الإشكالية المطروحة	• غياب إطار قانوني خاص بالتشاور العمومي، تفعيلا للفصلين 12 و13 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، وهذا الفراغ القانوني يؤدي إلى تشتيت جهود الدولة في مجال التشاور العمومي، كما يزكي واقع التباين الحاصل في منهجية تنظيم عمليات التشاور التي تطلقها السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة، مما يحول دون تمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة في إعداد وتتبع وتقييم القرارات والمشاريع والسياسات العمومية.

	• غياب إطار قانوني محدد ينظم العمل التطوعي التعاقدي بالمغرب وينص على حقوق والتزامات المتطوعين المتعاقدين والجهات المنظمة للعمل التطوعي.
الحل المقترح	1- إعداد وإحالة مشروع قانون التشاور العمومي على المسطرة التشريعية، من أجل: • إقرار كيفيات مشاركة هيئات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين والفاعلين الاجتماعيين في إعداد وتتبع وتقييم القرارات والسياسات العمومية من خلال هيئات وآليات الحوار والتشاور؛ • وضع مقتضيات خاصة بحقوق والتزامات وواجبات أطراف عملية التشاور العمومي وتحديد المبادئ والأهداف التي يقوم عليها. 2- إعداد وإحالة مشروع قانون التطوع التعاقدي على المسطرة التشريعية، من أجل: • تقنين التطوع التعاقدي، بتحديد التزامات الجهات المنظمة للعمل التطوعي التعاقدي اتجاه المتطوعين المتعاقدين، و التزامات المتطوع المتعاقد، وكذا تأطير إنشاء وإنهاء عقد التطوع، وإقرار مقتضيات في مجال التنسيق الوطني، والتعاون الدولي في مجال التطوع التعاقدي. • وضع مقتضيات قانونية تعزز المشاركة الفعالة للشباب خاصة، والمواطنات والمواطنين عامة في التنمية المجتمعية، وخلق دينامية داعمة لترسيخ العمل التطوعي. وللإشارة فقد تم خلال سنة 2020 إطلاق عملية تشاورية موسعة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية ومع منظمات وجمعيات المجتمع المدني حول مشروع قانون التطوع التعاقدي، وكذا عقد لقاءات تشاورية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية بهذا المشروع. كما تم تجميع الاقتراحات والتوصيات المنبثقة عن اللقاءات التشاورية المشار إليها وإنجاز دراسة حول تجارب مقارنة فيما يتعلق بقانون التطوع التعاقدي من أجل إعداد الصيغة الأولية لهذا القانون.
النتيجة المنتظرة	• تشجيع هيئات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين والفاعلين الاجتماعيين على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار العمومي والالتزام بالأخذ بعين الاعتبار نتائج عمليات التشاور العمومي • تعزيز ممارسة التشاور العمومي بشكل شفاف وذي مصداقية وفعالية ومفيدا لصنع القرار • تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنات والمواطنين في التنمية المجتمعية، وخلق دينامية داعمة لترسيخ العمل التطوعي التعاقدي • تشجيع المواطنات والمواطنين على المشاركة في الفعل العمومي، والمساهمة في تنمية الرأسمال اللامادي وخلق الثروة ودعم أولويات السياسات العمومية في كل أبعادها • تقوية الثقة والتضامن بين أفراد المجتمع للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية البشرية المندمجة والمستدامة

	• تشجيع الشباب على العمل التطوعي • فتح آفاق واسعة ودينامية جديدة للعمل التطوعي وللحياة الجمعوية عموما
النشاط 1: إعداد مشروع قانون التطوع التعاقدي بناء على نتائج مرحلة التشاور	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	إعداد مشروع قانون التطوع التعاقدي بناء على نتائج مرحلة التشاور
النشاط 2 : إحالة مشروع قانون التطوع التعاقدي على مسطرة المصادقة بالمجلس الحكومي	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	إحالة النسخة النهائية من مشروع القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي على الأمانة العامة للحكومة قصد برمجته في جدول أعمال المجلس الحكومي المصادقة على مشروع القانون رقم 06.18 من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 10 يونيو 2021
النشاط 3: إحالة مشروع قانون التطوع التعاقدي على المسطرة التشريعية	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• إحالة مشروع القانون رقم 06.18 على مجلس النواب • المصادقة على مشروع القانون رقم 06.18 من طرف مجلس النواب • إحالة مشروع القانون رقم 06.18 على مجلس المستشارين • المصادقة على مشروع القانون رقم 06.18 من طرف مجلس المستشارين • نشر القانون 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي بالجريدة الرسمية بتاريخ 05 غشت **2021**

النشاط 4: إطلاق حملة تشاورية لتلقي مقترحات وآراء مختلف الفاعلين والمؤسسات العمومية الاجتماعيين وكذا القطاعات الحكومية المعنية بمشروع قانون التشاور العمومي
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 5: تجميع وتحليل الاقتراحات والتوصيات المنبثقة عن اللقاءات التشاورية المشار إليها وإعداد النسخة النهائية لمشروع قانون **التشاور العمومي**
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 6: إعداد وإحالة النسخة النهائية لمشروع قانون التشاور العمومي على مسطرة المصادقة بالمجلس الحكومي
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)
النشاط 7: إحالة مشروع قانون التشاور العمومي على المسطرة التشريعية
✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 19:

- عدد اللقاءات التشاورية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والمؤسسات الدستورية وجمعيات المجتمع المدني من أجل إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالتشاور العمومي و التطوع التعاقدي:20
- نسبة التوصيات المنبثقة عن اللقاءات التشاورية المشار إليها التي تم إدراجها في مشاريع القوانين:80%

الالتزام 20: تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراته من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة -قطاع التنمية المستدامة
الإشكالية المطروحة	• نقص في آليات إشراك وتقوية قدرات المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات المهتمة بالشأن البيئي بصفة خاصة، مما يحول دون قيامها بالدور المنوط بها دستوريا في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسات العمومية، وكذا مساهمتها في إنجاز أنشطة القرب لفائدة المواطنين لا سيما فيما يخص تنمية الوعي البيئي داخل المجتمع. • وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها: - نقص في الخبرة، - نقص في التكوين، - نقص في القدرات البشرية والمالية، - عدم التوفر على معطيات محينة حول تطور الأوراش والبرامج الكبرى ذات الصلة بالمجال البيئي.
الحل المقترح	تقوية قدرات الجمعيات ومدها بالمعطيات البيئية الضرورية وتمكينها من العضوية في اللجن الاستشارية والتنسيقية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال: 1. تنظيم دورات تكوينية عن بعد لفائدة الجمعيات البيئية وذلك في المواضيع التالية: - التحديات العالمية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة - الإشكاليات البيئية الوطنية والمحلية - إجراءات تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على الصعيد الترابي - التدبير المالي والتقني للمشاريع 2. إشراك الجمعيات في المسلسلات الاستشارية والتنسيقية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، من خلال: - تمثيل 5 جمعيات عضوة داخل اللجنة الوطنية للتدبير المندمج للساحل - تمثيل 3 جمعيات داخل اللجنة الوطنية للمناخ والتنوع البيولوجي بالنسبة لهتين اللجنتين فقد تم فتح باب الترشيح لفائدة الجمعيات لعضوية هذه اللجنة. كما تم اختيارها من طرف لجنة كلفت بدراسة ملفات الترشيح وانتقاء الجمعيات وفقا لمعايير محددة. وتشارك هذه الجمعيات في أنشطة اللجن طبقا للمهام المنوطة بها قانونيا. - تمثيل الجمعيات داخل اللجن الموضوعاتية الوطنية (لجنتين) أوالجهوية (12 لجنة) وسيتم اختار الجمعيات ضمن اللجن الموضوعاتية وفقا لأنشطتها في تخصصات بيئية معينة. 3. توفير المعلومات والمعطيات حول الأوراش والبرامج ذات الصلة بالبيئة، من خلال النشر الاستباقي لمختلف أنشطة وبرامج الوزارة في المجال البيئي وللتقارير الجهوية والوطنية حول

	الحالة البيئية ولإصدارات القوانين البيئية واللقاءات الوطنية والدولية. وذلك عبر البوابة الإلكترونية للقطاع www.environnement.gov.ma 4. دعم المبادرات الجمعوية البيئية من خلال: - الدعم المؤسساتي لأنشطة الجمعيات عبر مشاركة أطر قطاع البيئة في تنشيط اللقاءات الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة وتوفير القافلة البيئية ووسائل التحسيس. - الدعم اللوجستيكي من خلال مدها بمجموعة من المدعمات ومن خلال إحداث النوادي البيئية داخل المؤسسات التعليمية ودور الشباب وببعض جمعيات المجتمع المدني مع تجهيزها بمختلف المعدات السمعية البصرية والمعلوماتية.
النتيجة المنتظرة	• تمكين الجمعيات والرفع من مشاركتها في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية البيئية.
النشاط 1: النشر الاستباقي للمعلومات البيئية	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	يقوم قطاع التنمية المستدامة بوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة بنشر أكبر قدر ممكن من المعلومات، والتي لا تخضع للاستثناءات، عبر جميع وسائل النشر الممكنة، خاصة المعلومات المتعلقة بما يلي: • الاتفاقيات التي تم الشروع في مسطرة الانضمام إليها أو المصادقة عليها • النصوص التشريعية والتنظيمية • مشاريع القوانين • مشاريع قوانين المالية والوثائق المرفقة بها • مقترحات القوانين التي يتقدم بها أعضاء البرلمان • مهام المؤسسة والهيئة المعنية وهياكلها الإدارية، والمعلومات الضرورية من أجل الاتصال به • الأنظمة والمساطر والدوريات والدلائل التي يستخدمها موظفو المؤسسة أو الهيئة أو مستخدموها في أداء مهامهم • قائمة الخدمات التي تقدمها المؤسسة أو الهيئة للمرتفقين، بما فيها قوائم الوثائق والبيانات والمعلومات المطلوبة بقصد الحصول عل خدمة أو وثيقة أو بطاقة إدارية رسمية والخدمات الإلكترونية المرتبطة بها • حقوق وواجبات المرتفق تجاه المؤسسة أو الهيئة المعنية وطرق التظلم المتاحة له • شروط منح التراخيص والأذونات وشروط منح رخص الاستغلال • النتائج المفصلة لمختلف المحطات الانتخابية

	• البرامج التوقعية للصفقات العمومية ونتائجها إذا تم إنجازها وحائزوها ومبالغها • برامج مباريات التوظيف والامتحانات المهنية، والإعلانات الخاصة بنتائجها • الاعلانات الخاصة بفتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية والمناصب العليا ولائحة المترشحين المقبولين للتباري بشأنها ونتائجها التقارير والبرامج والبلاغات والدراسات المتوفرة لدى المؤسسة أو الهيئة.
النشاط 2 إشراك الجمعيات في المسلسلات الاستشارية والتنسيقية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) • منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• اشراك جمعية في أشغال اجتماع تقديم مخطط المناخ الترابي لجهة كلميم واد نون. • إشراك 10 جمعيات في إعداد استراتيجية وخطة طريق حول مساهمة المجتمع المدني في تنزيل أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الترابي من خلال استمارات لإبداء اقتراحاتهم فيما يخص الاستراتيجية وخطة الطريق في أفق عقد اجتماع معهم في هذا الصدد لاحقا • مشاركة الجمعيات العضوة في اللجنة الوطنية للتنوع البيولوجي والمناخ في ثلاث اجتماعات لهذه اللجنة • مساهمة جمعيتين في مناقشة إطار التنوع البيولوجي العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. • مساهمة جمعيتين في التحضير لمشاركة المغرب في اجتماع هيئات اتفاقية التنوع البيولوجي. • في إطار إعداد البلاغ الوطني الرابع المتعلق بالتغيرات المناخية، نظمت سلسلة ورشات لتقوية القدرات فيما يخص المحاور التي يرتكز عليها البلاغ بالنسبة للجنة البين وزارية المواكِبة لهذا المشروع. وتجدر الإشارة إلى استفادة أربع جمعيات المجتمع المدني من هذه الورشات والدورات التكوينية. كما شاركت هذه الجمعيات في اجتماعات مراجعة المساهمة المحددة وطنيا المتعلقة بالتغيرات المناخ. • إشراك 10 جمعيات في 5 ورشات جهوية متوسطية خلال سنة 2021 من أجل مساهمتها في إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من التلوث البحري بالبلاستيك. (7 يناير 2021 و27 يناير 2021 و27-28 يونيو 2021 و4 نونبر2021)
النشاط 3: دعم المبادرات الجمعوية البيئية	

● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• توقيع اتفاقيين بين المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث التابع لقطاع التنمية المستدامة وجمعيتين تنشطان في مجال المحافظة على البيئة الساحلية حول تنفيذ مشروعين نموذجيين يتعلقان برصد النفايات البرية. ويتعلق المشروع الاول ب"صيد النفايات البحرية" وتقييمها وتحسيس وتوعية الصيادين بأهمية الحفاظ على الوسط البحري والثاني يصطلح عليه ب (تبني شاطئ) حيث يتعلق بالعمل على نظافة الرمال وتنقيتها وتوصيف وتقييم النفايات التي تم تجميعها وكذا تنظيم ورشات تحسيسية وإعداد مطويات لفائدة المصطافين لحثهم على نظافة الشواطئ. • مشاركة قطاع التنمية المستدامة في لقاء عن بعد نظمته جمعية حول موضوع "الحق في الحصول على المعلومة البيئية كرافعة للمقاربة الديموقراطية" • مشاركة المديرية الجهوية للبيئة بجهة كلميم واد نون ومواكبتها لثلاث تظاهرات نظمتها عدة جمعيات (الأسبوع الأخضر، النسخة الخامسة من الملتقى البيئي الجهوي حول موضوع: «أي مقاربة لإدماج البعد البيئي والمناخي في تنزيل البرامج التنموية بجهة كلميم واد نون" و أسبوع التدبير المندمج للماء) • مواكبة المديرية الجهوية لجهة فاس مكناس لعدة أنشطة تواصلية وتوعوية ل 6 جمعيات احتفالا باليوم العالمي للبيئة برسم سنة 2022 • اشراك جمعية بيئية في تنشيط لقاءين تحسيسين نظمهما قطاع التنمية المستدامة لفائدة مؤسستين تعليميتين بالمديرية الإقليمية للتعليم بعمالة الصخيرات تمارة • مشاركة المديرية الجهوية للبيئة بجهة بني ملال خنيفرة في تنشيط ثلاث لقاءات جمعوية حول: - التدبير المستدام لبيئتنا. - حماية المناطق الرطبة الجبلية عن طريق حماية النظم الغابوية والموارد المائية. - السياحة الإيكولوجية في واد أحنصال والواد الأخضر • مشاركة المديرية الجهوية للبيئة بجهة فاس مكناس في تنشيط لقاء جمعوي متعلق بالاحتفاء باليوم العالمي للمناطق الرطبة بإقليم إفران • مشاركة المديرية الجهوية للبيئة بجهة كلميم واد نون بمداخلة حول 'إشكالية حرائق الواحات وسبل التصدي في منظور المخطط الجهوي للبيئة" في ندوة علمية نظمتها جمعيتين محليتين حول " إشكالية حرائق الواحات، الأسباب وسبل الوقاية والتصدي بجماعتي أسرير و تغجيجت كنموذج"

	• مواكبة المديرية الجهوية للبيئة بجهة بني ملال خنيفرة لجمعية فاعلة في مجال البيئة والتنمية المستدامة من أجل تنشيط فعاليات افتتاح الأسبوع الأخضر للتشجير بالجهة. • مواكبة مشاريع ثلاث جمعيات فاعلة في مجال البيئة والتنمية المستدامة ومشاركة أطر وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة في لقاءين منظمين من طرف جمعيتين في مجال التغيرات المناخية. • مشاركة فعالة للجمعيات المشاركة في أشغال القمة 26 لمؤتمر الأطراف الخاص بالتغيرات المناخية المنعقد بغلاسكو خلال 16 لقاء موازي بالفضاء المغربي. • مشاركة تسع جمعيات في احتفالات اليوم العالمي للبيئة . • مواكبة جمعيات المجتمع المدني خلال الورشات التي نظمتها حول "أسبوع التعبئة حول المناخ" والمشاركة في الورشة الختامية الخاصة بتوصيات 400 شاب مغربي حول التغيرات المناخية في أفق التحضير للقمة 26 لمؤتمر الأطراف الخاص بالتغيرات المناخية المنعقد بغلاسكو • اعتماد ومواكبة11 جمعية للمشاركة في القمة 26 لمؤتمر الأطراف الخاص بالتغيرات المناخية المنعقد بغلاسكو • تنظيم الدورة الثالثة عشر لجائزة الحسن الثاني للبيئة. وتشمل هذه الجائزة مجالا خاصا بالعمل الجمعوي لتقوية اهتمام المجتمع المدني بمجال البيئة والتنمية المستدامة. وقد شاركت في هذه الدورة ما يقارب 40 جمعية كما تم تتويج ثلاث جمعيات تهتم بشؤون البيئة والتنمية المستدامة. • مشاركة عدة جمعيات في الاحتفال باليوم العالمي للبيئة ومساهمة جمعية بتقديم مبادرتها المبتكرة في مجال حماية التنوع البيولوجي. • مشاركة عدة جمعيات في اللقاء الخاص بتخليد اليوم العالمي للتنوع البيولوجي ومساهمة جمعية في تقديم تجربتها في مجال حماية التنوع البيولوجي • توقيع ثلاث اتفاقيات شراكة مع اللجن الجهوية لحقوق الإنسان مع كل من جهات الرباط سلا القنيطرة والعيون الساقية الحمراء ودرعة تافيلالت حول تفعيل برامج شراكة من أجل ترسيخ الواجبات والحقوق البيئية لدى المواطنين. • تنشيط وتأطير6 لقاءات موضوعاتية مع المجتمع المدني حول تمويل المناخ والتكيف مع التغيرات المناخية. • إحداث وتجهيز مجموعة من النوادي البيئية (بالوسائل السمعية البصرية، المعلوماتية والكتب البيداغوجية) داخل 25مؤسسة تعليمية بالمدينة العتيقة لمدينة مراكش في إطار اتفاقية تأهيل المدينة العتيقة الموقعة أمام أنظار جلالة الملك، و2 بمؤسسات تربوية ببوجدور • الانتهاء من تهيئة 6 مؤسسات تعليمية وتجهيزها ببنيات تهم حماية البيئة والتنمية المستدامة بجهة الدار البيضاء سطات (الواح شمسية - نظام تجميع مياه الامطار –

	نظام لفرز النفايات – مساحات خضراء ونظام سقي بالتنقيط) بشراكة مع التعاون الإيطالي للتنمية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) • مشاركة الوزارة ومواكبتها لما يقارب 30 نشاط منظم من طرف جمعيات بيئية على الصعيد الترابي.
النشاط 4: تنظيم دورات تكوينية عن بعد لفائدة الجمعيات البيئية	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• إشراك جمعيتين نشيطتين في مجال المحافظة على الموارد المائية في دورة تكوينية عن بعد خاصة بالتربية على التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد المائية/ معالجة المياه العادمة وتثمينها) في إطار مشروع "دعم الماء والبيئة/ Water and Environment Support الممول من طرف التعاون الأوروبي. • تعزيز قدرات اربع جمعيات في إطار إعداد التقرير المحين الثاني المتعلق بالتغيرات المناخية. • تنظيم 8 دورات تكوينية جهوية لفائدة ما يقارب 200 إطار جمعوي حول أدوار المجتمع المدني في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتدبير المالي والتقني للمشاريع، وأهمية التشبيك. • تنظيم ثلاث ورشات تكوينية حول التربية على البيئة والتنمية المستدامة لفائدة 90 إطار جمعوي • تنظيم ورشتين تكوينيتين لفائدة جمعيتين وطنيتين حول إدماج التغيرات المناخية في مشروع قانون المالية لسنة 2021 • تنظيم 14 دورة تكوينية جهوية لفائدة ما يقارب 280 إطار جمعوي حول إدماج التغيرات المناخية في المخططات الترابية

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 20:

- عدد الجمعيات المستفيدة من الدورات التكوينية الجهوية:580
- عدد الجمعيات العضوة باللجن الوطنية الاستشارية والتنسيقية:8
- نسبة المعلومات المنشورة استباقيا مقارنة مع المعلومات المحددة في المادة 10 من القانون 31.13 :100%
- عدد التقارير والدراسات المنشورة:5

- عدد مبادرات الدعم المؤسساتي واللوجستيكي لفائدة الجمعيات البيئية:110

الالتزام 21: تعزيز الولوج الى المعلومات ودعم المشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات الترابية
الإشكالية المطروحة	• عدم توفر كل الجماعات الترابية على موقع إلكتروني خاص بها لتسهيل التواصل مع المواطن ومشاركته في تدبير الشأن العام المحلي والنشر الاستباقي للمعلومات، • عدم توفر منصة إلكترونية موحدة لإيداع طلبات الحصول على المعلومات الموجهة للجماعات الترابية.
الحل المقترح	• إنشاء موقع إلكتروني نموذج باللغتين العربية والفرنسية ووضعه رهن إشارة الجماعات يوفر فضاءات ل: - النشر الاستباقي للمعلومات - التواصل والتفاعل مع المواطنين - المشاركة المواطنة • إدماج الجماعات الترابية في المنصة الوطنية للحصول على المعلومات www.chafafiya.ma من أجل إيداع ومعالجة طلبات الحصول على المعلومات بطريقة إلكترونية.
النتيجة المنتظرة	• التوفر على فضاءات إلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطنين، • تيسير عمليات تقديم، ومعالجة وتتبع طلبات الولوج للمعلومات الموجهة للمواطنين للجماعات الترابية، • تسهيل المشاركة المواطنة في تدبير الشؤون المحلية، • التوفر على قاعدة بيانات ممركزة لطلبات الحصول على المعلومات حسب الجماعات الترابية، حسب الموضوع ... لاتخاذ إجراءات استباقية لدعم مواكبة النشر الإستباقي
النشاط 1: دمج جميع الجماعات الترابية في منصة شفافية	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	

الإجراءات المتخذة	• إنجاز بطاقة المهام والأنشطة والقدرات اللازمة التي يجب أن تتوفر عند المكلف عن الحق في الحصول على المعلومات على صعيد الجماعات الترابية؛ • تمكين المكلفين على الحق في الحصول على المعلومات من استعمال منصة Chafafiya.ma. ب : - إرسال ملف حسابات الإنتاج الخاص بالجماعات الترابية؛ رابط استعمال المنصة - وضع رهن الإشارة أرقام الهاتف وعنوان البريد الالكتروني للإبلاغ عن أي مشكل يتم مواجهته خلال استعمال المنصة (صعوبة الولوج. والاستعمال....) - تنظيم ثلاث دورات تكوينية عبر الانترنيت لفائدة أكثر من 220 مشارك، أيام 26 نوفمبر و9 و15 ديسمبر 2021 من طرف المديرية العامة للجماعات الترابية بتعاون مع وزارة التحول الرقمي وإصلاح الإدارة. - إرسال دليل استعمال منصة Chafafiya.ma مع الجماعات الترابية؛ - نشر على قناة اليوتوب الخاصة بالجماعات الترابية شريط فيديو المتعلق بتدبير الحق في الحصول على المعلومات واستعمال منصة شفافية ومشاركة الرابط https://youtou.be/44S6Q1JtBE : 4 مع الجماعات الترابية - إرسال الرابط نحو دليل تدبير الحق في الحصول على المعلومات المنشور على البوابة الوطنية للجماعات الترابية https://pnct.ma/ar/asdarat/dlyt-tdbyr-alhq-fy-alhswl-ly-almlwmat-ly-mstwy-aljmaat-altrabyt الإدماج الفعلي للجماعات الترابية بمنصة Chafafiya.ma في يناير 2022
النشاط 2 تطوير موقع إلكتروني نموذج مع توفير أدوات إدارته وتنشيطه وتحيينه	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تطوير المنصة التقنية النموذج • يتم تدبير وإدارة مشروع الموقع الالكتروني النموذج بطريقة تشاركية مع الجماعات النموذجية 15، عوض 10 جماعات كانت محددة في السابق: الداخلة- كيسر-بنسليمان-مولاي عبد الله-سيدي إفني- بنجرير- العرائش- بني ملال- والماس- الحسيمة- ورزازات- الخميسات- الدراركة- الجديدة-أصيلة.

النشاط 3: إنشاء حسابات الجميع الجماعات الترابية لتدبير طلبات الحصول على المعلومات عبر منصة شفافية
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)

الإجراءات المتخذة	تمكين المكلفين على الحق في الحصول على المعلومات من استعمال منصة Chafafiya.ma. وذلك عبر : • إرسال ملف حسابات الإنتاج الخاص بالجماعات الترابية؛ رابط استعمال المنصة • وضع رهن الإشارة أرقام الهاتف وعنوان البريد الالكتروني للإبلاغ عن أي مشكل يتم مواجهته خلال استعمال المنصة (صعوبة الولوج. والاستعمال....) • تنظيم ثلاث دورات تكوينية عبر الانترنيت لفائدة أكثر من 220 مشارك، أيام 26 نوفمبر و9 و15 ديسمبر 2021 من طرف المديرية العامة للجماعات الترابية بتعاون مع وزارة التحول الرقمي وإصلاح الإدارة. • إرسال دليل استعمال منصة Chafafiya.ma مع الجماعات الترابية؛ • نشر على قناة اليوتوب الخاصة بالجماعات الترابية شريط فيديو المتعلق بتدبير الحق في الحصول على المعلومات واستعمال منصة شفافية ومشاركة الرابط : 4https://youtou.be/44S6Q1JtBE مع الجماعات الترابية • إرسال الرابط نحو دليل تدبير الحق في الحصول على المعلومات المنشور على البوابة الوطنية للجماعات الترابية https://pnct.ma/ar/asdarat/dlyt-tdbyr-alhq-fy-alhswl-ly-almlwmat-ly-mstwy-aljmaat-altrabyt

النشاط 4: إطلاق استعمال منصة شفافية من طرف الجماعات الترابية
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)

الإجراءات المتخذة	معالجة طلبات الحصول على المعلومات الموجة للجماعات الترابية عبر الأنترنيت بالإدماج الفعلي للجماعات الترابية بمنصة Chafafiya.ma في 12 يناير 2022

النشاط 5: إنشاء وحدات (modules) الإشراف والإحصاء حول تدبير طلبات الحصول على المعلومات عبر منصة شفافية

✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
النشاط 6: مواكبة 15 جماعات لاستعمال الموقع الإلكتروني النموذج وتنشيطه	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• إرسال رسائل للجماعات النموذجية تتضمن تعيين الشخص الذي سيكون مسؤولا عن إدارة وتدبير الموقع الإلكتروني النموذجي • تقاسم: بطاقة المعلومات وهيكلة الموقع والعناوين • ملائمة المنصة النموذجية لحاجيات كل جماعة • دمج المحتوى في 15 موقعا التي تم تطويرها؛
النشاط 7: وضع المنصة رهن إشارة الجماعات الراغبة في ذلك	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ✓ تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• الشروع في مواكبة 26 جماعة إضافية
النشاط 8: تكوين المكلفين بإدارة الموقع الإلكتروني النموذج على مستوى الجماعات	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• تنظيم دورات تكوينية تمهيدية من أجل إدماج المحتوى المتعلق بالجماعات 15، وذلك ما بين 15 و2021/09/21؛ • إرسال روابط تجريبية إلى جميع الجماعات النموذجية من أجل الاستئناس باستعمال المنصة وإدماج المحتوى؛ • تنظيم دورات تكوينية أكثر جودة وذلك أيام 7-8 /2021/10 و2021/11/3.

النشاط 9: إطلاق حملة تواصلية حول انخراط الجماعات الترابية في منصة شفافية	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	• إرسال دوريات للجماعات الترابية • إصدار مقال بالبوابة الوطنية للجماعات الترابية

بعض المؤشرات المتعلقة بالالتزام 21:

- عدد الجماعات الترابية المنخرطة في منصة chafafiya.ma: 1590
- عدد الجماعات التي تستعمل الموقع الإلكتروني النموذج:15
- عدد المكلفين بتلقي طلبات الحصول على المعلومات الذين تم تكوينهم:1286
- عدد المكلفين بإدارة الموقع الإلكتروني النموذج الذين تم تكوينهم:30

الالتزام 22: إعداد ونشر حقيبة أدوات (boite à outils) لتعزيز التواصل والمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات الترابية
الإشكالية المطروحة	• نقص في تجميع وتقاسم وتعميم الممارسات الفضلى المتعلقة بالمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية.
الحل المقترح	• تجميع مبادرات وأليات الحوار والمشاركة المواطنة، لا سيما مع الشباب، على صعيد الجماعات الترابية وإغناؤها بتوجهات وتوصيات ووضعها رهن إشارة جميع الجماعات الترابية، • إعداد ونشر وتوزيع حقيبة دلائل منهجية متعلقة بالشفافية والمشاركة المواطنة والولوج إلى المعلومة.
النتيجة المنتظرة	• تعزيز وتشجيع المشاركة المواطنة وتفعيلها على مستوى الجماعات الترابية.
النشاط 1: إعداد الدلائل وتطوير حقيبة أدوات	

	● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)
الإجراءات المتخذة	• تم تطوير محتوى 15 دليل توجيهي عملي باللغة العربية • المصادقة على الدلائل باللغة العربية • ترجمة الدلائل الى اللغة الفرنسية • تصميم الدلائل • المصادقة على تصميم الدلائل • إعداد مفهوم بيداغوجي والهوية البصرية للحقيبة • طبع 40 نسخة من حقيبة الأدوات وتوزيعها • تنظيم دورات للتواصل والتحسيس لكل المحاور بهدف مواكبة أطر ومنتخبي مجالس الجهات لتمكينهم من استعمال هذه الدلائل وذلك حسب الجدول الزمني التالي: - المحور الأول، التخطيط: من 23 إلى 26 نوفمبر 2021؛ - المحور الثاني، التنفيذ: من 7 إلى 9 ديسمبر 2021 ؛ - المحور الثالث، التقييم والتعلم: من 21 إلى 23 ديسمبر 2021 ؛ - المحور الرابع؛ التواصل: من 4إلى 6 يناير 2022 بعض الإحصائيات: عدد الدورات 4 (13 يوما) عدد المشاركات والمشاركين 89(منهم43% نساء) ارتفاع حجم المعارف التي راكمها المشاركون والتي تم تقييمها من خلال الاختبارات قبل/ وبعد 78% من المشاركين تقييم معدل الرضا (النتيجة ≥4 على 5) 91% • تطوير حقيبة الأدوات "من أجل سياسات عمومية جهوية تشاركية ودامجة" للمساهمة في ترسيخ آليات الحكامة التشاركية والدامجة في الممارسة التدبيرية للجهات. توثق هذه الحقيبة المساطر والإجراءات الأساسية من أجل تعزيز تخطيط السياسات العمومية الجهوية، وتنفيذها وتتبعها وتقييمها، اعتمادا على مقاربات تشاركية، دامجة ومنفتحة. تثمن هذه الحقيبة المنهجيات المتضمنة في الدلائل والكتيبات التي تم اعدادها من طرف المديرية العامة للجماعات الترابية، والمتاحة على البوابة الوطنية للجماعات الترابية www.collectivites-territoriales.gov.ma وكذا موضوعات جديدة مستوحاة من الممارسات الجيدة بمختلف الجهات.

النشاط 2: تنظيم مقابلات مع الجماعات المعنية لتجميع المبادرات الفضلى للحواروالمشاركة المواطنة	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	عقد لقاءات ومقابلات من أجل تجميع المعطيات المتعلقة بالممارسات الجيدة للمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات النموذج
النشاط 3: انعقاد اجتماع لتقديم المشروع للجماعات العشرة النموذج	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تنظيم اجتماع لتقديم المشاريع المتعلقة بالعشر جماعات النموذج لجهة طنجة-تطوان: أصيلة-شفشاون-الحسيمة-قصر الصغير-العرائش- مرتيل- واد لو- وزان، طنجة-تطوان
النشاط 4: إطلاق استعمال منصة شفافية من طرف الجماعات الترابية	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	معالجة طلبات الحصول على المعلومات الموجة للجماعات الترابية عبر الأنترنيت بالإدماج الفعلي للجماعات الترابية بمنصة Chafafiya.ma في 12 يناير 2022
النشاط 5: تنظيم ملتقى لتقاسم مبادرات المشاركة المواطنة الفضلى للحواروالمشاركة المواطنة التي تم تجميعها	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	

الإجراءات المتخذة	• تنظيم منتدى لتبادل الأراء حول المشاركة المواطنة للشباب ومساهمتهم في تطوير المرافق العمومية المحلية، وذلك على مدى يومين بمدينة الحسيمة (يومي 8 و9 يونيو 2022)
النشاط 6: تنظيم منتدى حول مشاركة الشباب في تجويد الخدمات المتعلقة بالتنشيط الرياضي والثقافي	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تنظيم منتدى لتبادل الأراء حول المشاركة المواطنة للشباب ومساهمتهم في تطوير المرافق العمومية المحلية، وذلك على مدى يومين بمدينة الحسيمة (يومي 8 و9 يونيو 2022
النشاط 7: تقديم وتعميم حقيبة الأدوات على صعيد الجهات	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	طبع 40 نسخة من حقيبة الأدوات وتوزيعها على الجهات إنتاج شريط فيديو ترويجي خاص بحقيبة الأدوات
النشاط 8: تنظيم منتدى حول مشاركة الشباب في تحسين الإطار المعيشي على مستوى الأحياء	
• لم يشرع في تنفيذه 0% • تطور محدود في الإنجاز (1-59%) • تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ✓ منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	تنظيم منتدى لتبادل الأراء حول المشاركة المواطنة للشباب ومساهمتهم في تطوير المرافق العمومية المحلية، وذلك على مدى يومين بمدينة الحسيمة (يومي 8 و9 يونيو 2022)
النشاط 9:تعزيز القدرات لفائدة جهتي درعة تافيلالت وكلميم واد نون تعزيز القدرات لفائدة جهتي درعة تافيلالت وكلميم واد نون في مجال المشاركة المواطنة وتحديث الإدارة	

✓ لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ● تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
النشاط10 : إعداد دليل للممارسات الفضلى مع توصيات عملية للحواروم‌شاركة الشباب في الحياة العامة على المستوى المحلي	
● لم يشرع في تنفيذه 0% ● تطور محدود في الإنجاز (1-59%) ✓ تطور مهم في الإنجاز (60-90%) ● منجز (90-100%)	
الإجراءات المتخذة	إعداد دليل للممارسات الجيدة حول الحوار ومشاركة الشباب في الحياة العامة على صعيد الجماعات مع توصيات عملية